



# المرشك

## في أصول الفقه

د/ عبدالرحمن إسماعيل عبدالرحمن هادي



## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولي الصالحين،  
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إمام المتقين، صلى الله عليه وعلى آله من الإنس  
والجن أجمعين.

أما بعد ...

فهذا نظمٌ في أصول الفقه، مستقصى أبوابه، سهل الألفاظ، سلس النظم، خالص من  
الشوائب التي عُلِقَتْ بأصول الفقه وليست منه وإنما من علوم أخرى كعلم الكلام  
والمنطق والجدل والفلسفة والتصوف، كما أنه ليس على مذهب معين من مذاهب  
الأصوليين، فقد جَمَعَ أصول الاستدلال المتفق عليها والمختلف فيها، والمردودة، فناقشَ  
وخرَجَ بالراجح فيما يبدو، بقصد أن يقلل الخلاف الحاصل بين أتباع المدارس  
الإسلامية؛ كما أنه احتوى على المواضيع التجديدية في علم أصول الفقه.  
فالله أسأل أن ينفعني به، وأهل الفن، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، لا أريد من أحد  
سوى الله - عز وجل - جزاءً ولا شكوراً، فإن الخير كل الخير منه وإليه سبحانه.

المؤلف

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١. أَقُولُ نَظْمًا رَاجِيًا إِلَهِي      أَنَا ابْنُ إِسْمَاعِيلَ عَبْدُ اللَّهِ
٢. يَارَبِّ يَسِّرْ مُجْزِلًا بِالْيُسْرِ      مُكَثِّرًا مُعْظِمًا لِلْأَجْرِ
٣. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مُسَبِّحًا لَهُ      كُلُّ الْبَرَايَا يَرْتَجُونَ فَضْلَهُ
٤. ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَتَّبَعُ      عَلَى نَبِيِّ يَوْمَ جَمْعٍ يَشْفَعُ
٥. مُحَمَّدٍ بِالنُّورِ قَدْ أَتَانَا      وَمِنْ مَوَاتٍ دِينُهُ أَحْيَانَا
٦. وَاللَّهُ أَتْبَاعُهُ فِي دَرْبِهِ      مَنْ آمَنُوا وَأَسْلَمُوا لِرَبِّهِ
٧. وَبَعْدُ: هَذَا النَّظْمُ فِي الْأُصُولِ      كَقَمَرٍ لَسَلَّمَ الْوُضُوءُ
٨. وَمِنْهُ أَرْجُو أَنْ يَكُونَ مُرْشِدًا      لِأَهْلِ عِلْمٍ جَامِعًا مُوَحِّدًا
٩. جَمَعْتُ فِيهِ جُمْلَةً مِنَ الدُّرَرِ      مُفِيدَةً مُضِيئَةً لِذِي الْبَصَرِ
١٠. وَالْعِلْمُ نُورٌ لِّلْفَتَى وَرَافِعُ      خَيْرٌ وَفَيْرٌ كُلُّهُ مَنَافِعُ
١١. وَعَاصِمٌ إِذَا دَهَتْ نَوَازِلُ      وَهُوَ بُخُورٌ مَا لَهَا سَوَاحِلُ
١٢. فَمَنْ قَضَى حَيَاتَهُ فِي الْجِدِّ      فَقَدْ تَرَقَّى فِي سَمَاءِ الْمَجْدِ
١٣. وَظَلَّ حَيًّا ذِكْرُهُ مَدَى الزَّمَنِ      وَهُوَ مُنْجٍ لِّلْفَتَى مِنَ الْمِحَنِ
١٤. فَأَبْذُلُ نَفِيسًا وَاضْطَحِبُ لِلْمَخْبَرَةِ      حَتَّى تُوَارَى جُثَّةً فِي الْمَقْبَرَةِ
١٥. وَمَنْ قَرَأَ مَنْظُومَتِي فَلَيْسَ أَلِ      مَغْفِرَةً وَرَحْمَةً لَهُ وَلِي

١٦. تَنفَعُنِي دَعْوَتُهُ فِي الْقَبْرِ      وَفِي ازْدِحَامِ الْخَلْقِ يَوْمَ الْحَشْرِ

### مُقَدِّمَةٌ

١٧. الْأَصْلُ: مَا يُبْنَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ      حِسًّا وَعَقْلًا فِي الْأَصَحِّ ذِكْرُهُ

١٨. يُرَادُ مَعْنَى رَاجِحٍ، مُسْتَضْحِبٍ      قَاعِدَةٌ، وَلِلذَّلِيلِ فَاضْحَبٍ

١٩. (وَالْفِقْهُ: عِلْمُ حُكْمِ شَرْعٍ عَمَلِيٍّ      مُكْتَسَبٌ مِنْ طَرُقٍ لَمْ تُجْمَلِ<sup>(١)</sup>)

٢٠. مَصَادِرُ الْأَحْكَامِ ثُمَّ الطُّرُقُ      وَالْإِجْتِهَادُ فِي اصْطِلَاحٍ يَضْدُقُّ

٢١. وَالشَّافِعِيُّ كَاتِبٌ فِي الْأَوَّلِ      لِثَرِهِ وَبَعْدَهُ ابْنُ حَنْبَلٍ

٢٢. وَقَبْلَهُمْ مُؤَصِّلُونَ فِطْرَةً      كَعَرَبِهِمْ لَا يَلْحَظُونَ لَفْظَةً

٢٣. فَبَاغْتَبَارِ مَذْهَبٍ قَدْ أَلْفُوا      طَرِيقَةً عَقِيدَةً يُصَنَّفُ

٢٤. مِنْ شَارِعٍ وَلَهْجٍ صَحْبٍ اسْتَمَدَ      أَوْ لُغَةٍ مَقَاصِدٍ لَهَا اسْتَنْدَ

٢٥. فَهَآكَ نَظْمًا جَامِعًا مُقَسِّمًا      أَبْوَابُهُ أَرْبَعَةٌ قَدْ نُظِّمَآ

(١) البيت من الكوكب الساطع للسيوطي وهو الاقتباس الوحيد في النظم.

## البَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْحُكْمِ وَالْحَاكِمِ وَالْمَحْكُومِ بِهِ وَالْمَحْكُومِ عَلَيْهِ

### أَوَّلًا: الْحُكْمُ

٢٦. وَعِنْدَنَا: خِطَابُهُ إِنْ عَلِقَا      بِفِعْلٍ مَنْ كُلفَ، حُكْمٌ حَقَّقَا
٢٧. بِالِاقْتِضَا التَّخْيِيرِ أَوْ بِالْوَضْعِ      نَوْعَانِ: فَالتَّكْلِيفُ مَا يَسْتَدْعِي
٢٨. لِلْفِعْلِ أَوْ لِلتَّرْكِ أَوْ يُخَيَّرُ      وَالْوَضْعُ: جَعَلَ كُلُّهُ وَتَذَكَّرُ
٢٩. عَزِيمَةٌ وَرُخْصَةٌ بَعْدَ السَّبَبِ      وَمَانِعٍ، وَالشَّرْطُ، لِلشَّيْءِ انْتَصَبَ
٣٠. وَصِحَّةٌ وَبَاطِلٌ، وَالْمُصْطَفَى      بِأَنَّهَا مُصْطَلَحَاتٌ لَا اقْتِفَا

### النَّوْعُ الْأَوَّلُ: الْأَحْكَامُ التَّكْلِيفِيَّةُ

#### (١) الْوَاجِبُ

٣١. الْوَاجِبُ: السَّاقِطُ وَهُوَ الْأَزْمُ      وَالثَّابِتُ، الْمَطْلُوبُ فِعْلٌ جَازِمٌ
٣٢. فَيَسْتَحِقُّ الْفَاعِلُ الثَّوَابَا      وَيَسْتَحِقُّ التَّارِكُ الْعِقَابَا
٣٣. مِنْ كُلِّ أَمْرٍ وَاجِبٌ تَعْرِفُهُ      إِنْ لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً تَضَرِفُهُ
٣٤. كَذَلِكَ تَرْتِيبُ الْجَزَا لِمَنْ تَرَكَ      وَفِيهِ تَرْتِيبُ الْعَطَا لِمَنْ سَلَكَ
٣٥. وَالْفَرَضُ وَالْكَتَبُ وَفِعْلٌ وَجَبَا      وَكُلُّ أَسْلُوبٍ أَفَادَ الطَّلَبَا
٣٦. وَسَوَّ بَيْنَ وَاجِبٍ وَالْفَرَضِ فِي      دَلَالَةٍ وَالْفَرْقُ عِنْدَ الْحَنْفِي
٣٧. فَالْفَرَضُ: مَا اسْتُفِيدَ مِنْ قَطْعِي      وَالْوَاجِبُ: اسْتُفِيدَ مِنْ ظَنِّي

٣٨. وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ الْأَحَقِّ وَهَآكَ تَفْسِيْمًا لِوَاجِبٍ وَسَقِّ
٣٩. مُؤَقَّتٌ: مُقَيَّدٌ وَمُطْلَقٌ فَأَلْمُبْتَدَأُ: مُوسَّعٌ مُضَيِّقٌ
٤٠. وَفِعْلُهُ فِي وَقْتِهِ أَدَاءٌ وَبَعْدَهُ لَوْ بَعْضُهُ قَضَاءٌ
٤١. أَوْ ثَانِيًا، إِنْ كَانَ فِي الْأُولَى خَلَلٌ إِعَادَةٌ وَالْوَقْتُ بَاقٍ لَمْ يَزَلْ
٤٢. وَالْوَاجِبُ الْقَوْرِيُّ: عِنْدَمَا يَقَعُ فَوَاجِبٌ وَبِالْفَرَاغِ يُرْتَفَعُ
٤٣. مُقَدَّرٌ: قَدْ حَدَّدَ الْخَلَقُ أَوْ غَيْرُهُ: مِثَالُهُ الْإِنْفَاقُ
٤٤. مُعَيَّنٌ، أَوْ غَيْرُهُ، فَالْأَوَّلُ: أَرَادَهُ بِعَيْنِهِ فَانْتَفَعُوا
٤٥. وَغَيْرُهُ: ضَمَّنَ أُمُورٍ يُسْرَدُ وَمُسْقِطٌ لِكُلِّ فِعْلٍ وَاحِدٌ
٤٦. وَمِنْهُ: مُنْصَبٌّ عَلَى الذَّوَاتِ فَالْوَاجِبُ الْعَيْنِيُّ: كَرَّ (الصَّلَاةِ)
٤٧. وَالْبَعْضُ لَا الْكُلَّ وَفِي جَمَاعَةٍ كِفَايَةٌ، مِثَالُهُ: (الصَّنَاعَةُ)
٤٨. وَقَدْ يَصِيرُ وَاجِبًا مُعَيَّنًا كَرَّ (مُنْكَرٍ شَاهِدُهُ مَنْ مُكَّا)

## (٢) النَّدْبُ

٤٩. مَطْلُوبُ الْفِعْلِ بِلا جَزْمٍ نَدْبٌ مَرَاتِبٌ وَبِالشَّرُوعِ لَا يَجِبُ
٥٠. وَفِعْلُهُ: يَسْتَجْلِبُ الثَّوَابَ وَتَرْكُهُ: قَدْ يُلْحِقُ الْعِتَابَا
٥١. وَصِيغَةُ التَّرْغِيْبِ، وَالْأَمْرُ إِذَا مِنْ وَاجِبٍ مُنْصَرِفٍ لَهُ خُذَا
٥٢. فَبَاغْتَبَارٍ جُزْئِهِ مَنْدُوبٌ وَبَاغْتَبَارٍ كُلُّهُ مَطْلُوبٌ

### (٣) الْحَرَامُ

٥٣. مَا دُمَّ شَرْعاً فَاعِلٌ مِثْلُ الرَّبَا وَالْتَرَكُ جَزْماً فَالْحَرَامُ فَاجْتُنِبَا
٥٤. صِيغَتُهُ تَنْوَعَتْ: فَفِي حِلِّ وَلَفْظُهُ، وَالنَّهْيُ أَيْضاً إِنْ حُظِنَ
٥٥. كَذَاكَ تَرْتِيبُ الْعِقَابِ أَوْ كـ (ذَرِ) وَاللَّعْنُ، ثُمَّ الْقُرْبُ مَمْنُوعٌ خَطَرُ
٥٦. مُحَرَّمٌ لِدَاتِهِ: فِي الْأَصْلِ اضْرَارُهُ عَيْنِيَّةٌ كـ (الْقَتْلِ)
٥٧. وَهُوَ: الَّذِي مِنْ أَصْلِهِ لَمْ يُشْرَعْ كـ (بَيْعِ خَمْرٍ أَوْ كَأْكُلِ السَّبْعِ)
٥٨. وَقَدْ يُبَاحُ هَذَا فِي الضَّرُورَةِ وَهُوَ لِحِفْظِ الْخَمْسِ فِي الْخُطُورَةِ
٥٩. مُحَرَّمٌ لِّغَيْرِهِ: مَهْمَا اجْتَمَعَ بِفَاسِدٍ مِثْلُ: (الْبُيُوعِ فِي الْجُمُعِ)
٦٠. وَهُوَ: الَّذِي مُشْرَعٌ بِأَصْلِهِ وَاتَّصَلَ الْفَسَادُ عِنْدَ فِعْلِهِ

### (٤) الْمَكْرُوهُ

٦١. يُرَادُفُ الْمَكْرُوهُ لَفْظُ الْمُبْغَضِ وَتَرْكُهُ لَيْسَ لِرِزْمٍ يَفْتَضِي
٦٢. فَيَسْتَحِقُّ التَّارِكُ الثَّوَابَا وَفِعْلُهُ قَدْ يُلْحِقُ الْعِتَابَا
٦٣. وَلَفْظُهُ بِنَفْسِهَا تُوصَلُ وَالنَّهْيُ عَنْ تُزْوِمِهِ يُحَوَّلُ
٦٤. بِالْجُزْءِ ذَا مِنْ حَيْثُ كُلٌّ يَحْرُمُ كَرَاهَةً أَقَلُّ نَهْيٍ يُغَالَمُ

## (٥) الْمُبَاحُ

٦٥. أَمَّا الْمُبَاحُ: شَارِعٌ إِنْ خَيْرًا      فِي الْفِعْلِ وَالتَّزَكُّ لِحُزْنِهِ قَرَّرَا
٦٦. بِالْكُلِّ قَدْ دَارَتْ عَلَيْهِ الْأَرْبَعَةُ      مِمَّا مَضَى مِنْ حُكْمٍ تَخْلِيفٍ مَعَهُ
٦٧. صَيَّغَتْهُ: إِمَّا بِنَفْيِ الْحَرَجِ      وَالْإِثْمِ وَالْجُنَاحِ أَيْضاً قَدْ يَجِي
٦٨. وَلَفْظِ حِلٍّ، أَوْ بِنَهْيٍ يُضَرَفُ      وَأَمْرُهُ، وَالْأَصْلُ حِلٌّ يُؤَلَّفُ
٦٩. وَالْإِمْتِنَانِ، وَالنَّبِيُّ قَرَّرَا      وَمِنْهُ أَقْوَى فِي الْجَوَازِ اسْتَبْشَرَا
٧٠. وَعَادَةً إِذَا اخْتَسَبَتْ تُؤْجَرُ      وَعِنْدَهَا عِبَادَةٌ تُصَيَّرُ

## النَّوعُ الثَّانِي: الْأَحْكَامُ الْوَضْعِيَّةُ

### (١) السَّبَبُ

٧١. مَا كَانَ مَوْضُوعاً مُؤَثِّراً سَبَبٌ:      مُعْرِفاً لِحُكْمِهِ عِنْدَ الطَّلَبِ
٧٢. فَيَلْزَمُ الْوُجُودُ مِنْ وَجُودِهِ      وَيُنْتَفِي عِنْدَ انْتِفَا وَجُودِهِ
٧٣. مِثْلُ: (الزَّيَا) فَمُوجِبٌ لِلْحَدِّ      وَمِثْلُ: (غَضَبٍ) مُجْبِرٌ لِلرَّدِّ
٧٤. فَبَاغْتَبَارِ قُذْرَةٍ قَدْ قَسَمُوا      مُقَارِنُ لِحُكْمٍ أَوْ يُقَدَّمُ
٧٥. مَشْرُوعُهُ أَوْ غَيْرُهُ، وَالْمَصْدَرُ:      شَرْعٌ وَعَقْلٌ عَادَةٌ تُقَرَّرُ
٧٦. وَمَا لَتَخْلِيفٍ أَتَى، أَوْ الْأَثَرُ      لِلْفِعْلِ مِنْ مُكَأَفٍ فَيُعْتَبَرُ
٧٧. مُنَاسِبٌ أَوْ غَيْرُهُ، وَذَاتُهُ:      قَوْلٌ وَفِعْلٌ، هَذِهِ جِهَاتُهُ



٧٨. أَمَّا الْمُسَبَّاتُ عَنْهَا تَنْجُمُ بِشَرْطِهَا وَمَانِعٌ إِذْ يُعْدَمُ  
٧٩. وَسَبَبٌ وَعِلَّةٌ تَصَاحَبَا لَوِ الْعُقُولُ أَذْرَكَتْ تَنَاسُبَا  
٨٠. أَوْ لَمْ يَكُنْ لَدَى السُّلُوكِ يُدْرِكُ فَسَبَبٌ: كَـ (الشَّمْسُ حِينَ تَذُلُكَ)

## (٢) الشَّرْطُ

٨١. وَالشَّرْطُ: سَابِقٌ وَعَنْ ذَاتِ خَرَجٍ وَيَسْتَمِرُّ، عَكْسُ رُكْنٍ إِذْ دَرَجَ  
٨٢. لَا يَلْزَمُ الْوُجُودُ مِنْ وُجُودِهِ وَيَنْتَفِي عِنْدَ انْتِفَا وَجُودِهِ  
٨٣. وَقَسَمَ الشَّرْطُ حِينَ تَغْلَقُ: لِسَبَبٍ، مُسَبَّبٍ، يَأْتِي حَقُّ  
٨٤. شَرْطَانِ: شَرْعِيٌّ، وَجَعَلِيٌّ هُمَا فَأَوَّلُ: لِمَصْدَرِ الشَّرْعِ انْتَمَى  
٨٥. إِلَى الْوُجُوبِ وَالْأَدَاءِ قَسَمُوا وَصَحَّةٌ: عَلَيْهِمَا ثَرَسُوا  
٨٦. وَبِاعْتِبَارِ قَصْدِهِ: مِنْهُ قَصْدٌ تَحْصِيلُهُ مِنْ شَارِعٍ أَوْ لَمْ يُرَدْ  
٨٧. وَالثَّانِ: مِنْ إِرَادَةِ الْمُكَالَفِ: مَعَ غَيْرِهِ أَوْ نَفْسِهِ كَـ (الْمُوقِفِ)  
٨٨. وَهُوَ إِلَى نَوْعَيْنِ: فَالْمُعَلَّقُ كَأَنْ تَقُولَ: (إِنْ خَرَجْتَ طَالِقُ)  
٨٩. وَالثَّانِ: شَرْطٌ بِالْعُقُودِ يُفَرِّقُ كَـ (مَنْ يَبِيعُ دَارَهُ وَيَسْكُنُ)  
٩٠. وَخُلْفُهُمْ ثَلَاثَةٌ قَدْ فَرَعُوا مُضَيِّقٌ، مُوسِطٌ، مُوسِغٌ  
٩١. وَذَا الْأَخِيرُ رَاجِعٌ لِلْحَنْبَلِيِّ، مِنْهُ: الصَّحِيحُ فَاسِدٌ: لَمْ يُقْبَلِ  
٩٢. وَالْحُكْمُ لَا يَغْلَقُ شَرْطاً إِلَّا إِذَا جَزَاءً بِاتِّصَالٍ حَالاً

٩٣. لَا يَخْصُلُ الْمَشْرُوطُ إِلَّا إِنْ حَصَلَ شُرُوطُهُ إِنْ كَانَ جَمْعاً لَا الْبَدَل

٩٤. عِنْدَ اغْتِرَاضٍ فَلَاخِيرُ يَقْدُمُ شَرْطُ الْوُجُوبِ حَوْرُهُ لَا يَلْزَمُ

### (٣) الْمَانِعُ

٩٥. مَا يَلْزَمُ الْوُجُودُ مِنْهُ الْعَدَمُ فَمَانِعٌ: وَحَائِلٌ يُحْزِمُ

٩٦. فَمَانِعٌ لِلْحُكْمِ: كَالْأُبُوءَةِ فَلَا قِصَاصَ ذَا أَتَى فِي السَّنَةِ

٩٧. وَمَانِعٌ لِسَبَبٍ: مِثْلُ: (الدُّيُونِ) فَلَا نِصَابَ وَالزَّكَاةَ لَا تَكُونُ

٩٨. مَا كَانَ شَرْطاً فِي الْخُصُولِ يُوجَدُ فَمَانِعٌ عَنْ فِعْلِهِ إِنْ يُفْقَدُ

### (٤، ٥) الصَّحَّةُ وَالْبُطْلَانُ

٩٩. وَصِحَّةٌ: مَا أُنْزِرُ يَرْتَبُ وَنَافِذٌ، وَبِالْقَضَا لَا يُطْلَبُ

١٠٠. وَالْبَاطِلُ: انْعِدَامُ تَرْتِيبِ الْأَثَرِ كَفَاسِدٍ، مِثْلُ: (الْبُيُوعِ بِالْغَرَرِ)

١٠١. قَدْ اسْتَوَى الْفَسَادُ وَالْبُطْلَانُ وَفِي الْعُقُودِ فَرَّقَ النُّعْمَانُ

١٠٢. فَبَاطِلٌ: إِنْ كَانَ فِي الرُّكْنِ الْخَلَلُ، وَمَا بِوَصْفٍ فَاسِدٌ، فَرَّقَ حَصَلَ

١٠٣. وَفِي الْفُرُوعِ خَالَفُوا إِذْ طَبَّقُوا وَجُمْلَةً مُعْظَمُهُمْ قَدْ فَرَّقُوا

### (٦، ٧) الرُّخْصَةُ وَالْعَزِيمَةُ

١٠٤. عَزِيمَةٌ: إِسْمٌ لِمَا قَدْ شُرِعَا عَلَى الْعُمُومِ وَابْتِدَاءً وَضَعَا

١٠٥. وَرُخْصَةٌ: تَشْرِيعُهُ لِلْعَذْرِ وَقَضَاهُ مِنْ ذَاكَ دَفْعُ الضَّرِّ

١٠٦. إِنْقَاعُهَا بِغَرَضِ التَّحَلُّلِ      فَالْمَنْعُ وَالْمَعْرُوفُ لِلتَّحْيِيلِ
١٠٧. خِلَافُ أَوْلَى، جَائِزٌ وَمَا نَدَبَ      وَفِي اضْطِرَارٍّ حَاجَةٌ فَقَدْ وَجَبَ
١٠٨. أَنْوَاعُهَا إِبَاحَةُ الْمُحَرَّمَ      كَشْرَبِ خَمْرٍ فِي اضْطِرَارٍّ إِذْ ظَمِيَ
١٠٩. وَالتَّارُكَ لِلْوَاجِبِ مِثْلُ الْفِطْرِ      وَثَالِثٌ: تَصْحِيحُ مَا لَمْ يَجْرِ
١١٠. عَلَى الْأُصُولِ مِنْ عُقُودِ الْأَمَمِ      فِي مَنْعِهِمْ تَحَرُّجٌ كـ (السَّلَامِ)

### ثَانِيًا: الْحَاكِمُ (اللَّهُ)

١١١. وَأَجْمَعُوا بِأَنَّ رَبِّي الْحَاكِمُ      ثُمَّ الْخِلَافُ فِي الْوُصُولِ قَائِمٌ
١١٢. لَا تُعْرِفُ الْأَحْكَامَ إِلَّا بِالرُّسُلِ      أَوْ الْعُقُولُ وَحْدَهَا قَدْ تَسْتَقِيلُ
١١٣. فَذُو اعْتِرَالٍ قَالَ بِالْعَقْلِ، وَمَا      لِلْأَشْعَرِيِّ عَكْسُهُ إِذْ حَجَّمَا
١١٤. وَثَالِثٌ: مُرَجَّحٌ لِلْمَاتَرِيذِ      فَالْعَقْلُ يَذَرِي، وَالْمُشَرِّعُ الْمَجِيدُ

### ثَالِثًا: الْمَحْكُومُ بِهِ (الْفِعْلُ أَوْ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْفِعْلِ)

١١٥. إِنْ كَانَ فِي التَّخْلِيفِ: فِعْلًا يَغْلِقُ      خِطَابُهُ، وَالْوَضْعُ: بَغْضٌ يَلْحَقُ
١١٦. لَا حُكْمَ بِالْمَجْهُولِ حَتَّى يُعْلَمَا      وَقُدْرَةً؛ فَكُلُّ مَا قَدْ أُغْدِمَا
١١٧. وَالْمُسْتَحْيِلُ وَالَّذِي لَمْ يَدْخُلِ      إِرَادَةً تَخْلِيفُهُ لَمْ يَنْزِلِ
١١٨. وَإِنْ أَتَى فِي ظَاهِرٍ فَالسَّابِقُ      لَهُ أَتَى كَذَلِكَ اللَّوَاقِقُ
١١٩. مَشَقَّةٌ مُعْتَادَةٌ لَا يُلْتَفَتُ      لَهَا كَجُوعِ صَائِمٍ فَأُهْمِلَتْ

١٢٠. إِنْ خَرَجْتَ عَنْ عَادَةِ الْأَجْيَالِ فَالْقَضُ فِيهَا الرَّفْعُ بِالْإِجْمَالِ
١٢١. وَالْأَضْلُ إِنْ يُحْمَلْ عَلَى التَّضْيِيقِ لَا يَسْتَقِيمُ ذَاكَ فِي التَّطْبِيقِ
١٢٢. مَشَقَّةُ الْأَهْوَاءِ لَا يُرَخَّصُ فِيهَا وَقَضُ شَارِعٍ تَخْلُصُ
١٢٣. وَلَيْسَ لِلْمُكَلَّفِ التَّكَلُّفُ مَشَقَّةٌ يُرِيدُ أَجْرًا يَضْعُفُ

### فرع: الفعل من ناحية الجهة التي يضاف إليها

١٢٤. وَالْفِعْلُ: حَقٌّ: إِنْ إِلَى الرَّحْمَنِ أَضِيفَ، فَهُوَ النَّفْعُ لِلْإِنْسَانِ
١٢٥. بِإِلَّا اخْتِصَاصٍ، وَهُوَ حَقٌّ يَلْزَمُ فَلَا سُقُوطَ، اسْتَقْرَأْتُ لِتَعْلَمُوا
١٢٦. عِبَادَةُ خَالِصَةٍ مَوْؤَنَةٌ صَرَائِبُ فِي أَرْضِهِمْ عَشْرِيَّةٌ
١٢٧. خَرَّاجُهَا، عُقُوبَةُ مُكَمَّلَةٍ، قَاصِرَةٌ، كَقَارَةِ مُفَصَّلَةٍ
١٢٨. وَقَائِمٌ بِنَفْسِهِ كـ (الْخُمْسِ) هَذِي حُقُوقُ اللَّهِ فَافْهَمْ دَرَسِي
١٢٩. وَالثَّانِ: نَفْعٌ خَالِصٌ لِلْفَرْدِ مِنْ الْحُقُوقِ فَهُوَ حَقُّ الْعَبْدِ
١٣٠. أَوْ التَّقَى الْحَقَّانِ بَعْضُ غَالِبٍ كـ (الْقَتْلِ) وَ (الْقَذْفِ) مِثَالُ صَائِبٍ
١٣١. وَحَقُّ عَبْدٍ جَائِزٌ أَنْ يُوقِفَهُ كَعَفْوِهِ لِضَامِنٍ مَا أَتْلَفَهُ
١٣٢. يَقُومُ حَقُّ اللَّهِ بِالْمُسَامَحَةِ وَالْعَبْدُ بِالنِّزَاعِ وَالْمُصَالَحَةِ

### رابعاً: المَحْكُومُ عَلَيْهِ (المُكَلَّف) والأَهْلِيَّة

١٣٣. هُوَ الَّذِي يَفْعَلُهُ يُكَلَّفُ      خِطَابُ شَرْعٍ، وَاسْمُهُ الْمُكَلَّفُ
١٣٤. بَبَالِغٍ وَعَاقِلٍ يُفَسِّرُ      وَهَهُنَا أَهْلِيَّةٌ تُقَرَّرُ
١٣٥. فَلَوْ يَكُونُ صَالِحاً: أَنْ يُوجِبَا      حَقٌّ لَهُ كَذَا عَلَيْهِ فَاُنْسُبَا
١٣٦. إِلَى الْوُجُوبِ. وَالْأَدَا: يُطَالَبُ      مُكَلَّفٌ، مُعْتَبَرٌ مُحَاسَبٌ
١٣٧. أَمَّا الْوُجُوبُ: فَالْحَيَاةُ دَائِماً      وَفَقْدُهَا لِنَفْسِهَا تَلَازِماً
١٣٨. أَدْوَارُهَا كَامِلَةٌ فِي كُلِّ حِينٍ      وَاسْتِثْنَانٌ مِنْهَا نَاقِصاً دَوْرَ الْجَنِينِ
١٣٩. أَمَّا الْأَدَاءُ: أَصْلُهَا الْعُقُولُ      بِقَدْرِهَا تَكُونُ أَوْ تَزُولُ
١٤٠. أَدْوَارُهَا أَرْبَعَةٌ: فَالْأُولَيَيْنِ      مَعْدُومَةٌ وَأُوجِدَتْ فِي الْآخَرَيْنِ
١٤١. مُمَيَّزٌ صَغِيرٌ فِيهِ: نَاقِصَةٌ،      كَامِلَةٌ: لِبَالِغٍ وَخَالِصَةٌ

### فرع: عَوَارِضُ الْأَهْلِيَّةِ

١٤٢. عَوَارِضُ الْأَهْلِيَّةِ: قِسْمٌ لِلْسَمَا      وَبَعْدَهُ مِنْ كَسْبٍ عَبْدٍ قَدْ سَمَا
١٤٣. فَالْأَوَّلُ: الْجُنُونُ مَعْتُوهُ نَسِي      نَوْمٌ وَإِغْمَا عِلَّةٌ مَوْتُ قَسِي
١٤٤. أَمَّا الْجُنُونُ: طَارِئٌ وَأَصْلِي      وَحَاجِرُنَا لِقَوْلِهِ لَا الْفِعْلُ
١٤٥. وَعَتَّةٌ: هُوَ اخْتِلَالُ الْعَقْلِ      فَمُطَبِّقٌ وَمُذَكِّرٌ: كـ(الطِّفْلِ)
١٤٦. حَقُّ الْإِلَهِ يُسْقِطُ النَّسْيَانَ      إِلَّا الْقَضَا وَعَكْسُ ذَا الْإِنْسَانِ

١٤٧. وَالنَّوْمُ وَالْإِغْمَا أَذَاءٌ قَدْ خَرَجَ إِلَّا الضَّمَانُ وَالْقَضَا بِلا حَرَجٍ
١٤٨. وَمَرَضٌ: فِي بَعْضِ حُكْمِ أَثَرَا مِنْ فَوْقِ ثُلُثٍ أَوْ كَدَيْنِ قُرْأَ
١٤٩. أَمَّا النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ صَحَّحَ وَإِزْثَاهَا بَعْدَ الطَّلَاقِ رَجَحَ
١٥٠. وَاخْتِمَ بِمَوْتِ وَالْوُجُوبِ يَثْبُثُ هُنَيْهَةً وَتَنْتَهِي وَتَبْهَثُ
١٥١. مُكْتَسَبٌ: مِنْ نَفْسِهِ: فَالْجَهْلُ وَخَطَأٌ وَسَفَاهٌ وَالْهَزْلُ
١٥٢. وَالشُّكْرُ، فَالْجَهْلُ: بِبَعْضِ أَثَرَا وَقَائِعٍ وَدَارِ حَرْبٍ أَعْذَرَا
١٥٣. وَالْخَطَأُ: الْأَقْوَالُ فِيهِ تُهْدَرُ فِي حَقِّ رَبِّي وَالْعِقَابُ يُعْذَرُ
١٥٤. تَصَرَّفَ الْمَالُ بِلا رُشْدٍ: سَفَاهٌ فَحَجَرُ قَاضٍ، وَالْوَلِيُّ أَنْصَفَهُ
١٥٥. وَالْهَزْلُ: فِي أَرْبَعَةٍ لَا يُبْطَلُ عَقِيدَةٍ ثَلَاثِ جِدِّ تُنْقَلُ
١٥٦. وَكُلُّ أَقْوَالِ السَّكَارَى لَا تُعَدُّ أَمَّا الْفِعَالُ فَالْعِقَابُ يُعْتَمَدُ
١٥٧. فَمِنْ طَرِيقِ مَا أُبَيِّحَ: فِي الثَّمَنِ مُحَرَّمٌ: فِي مَالِهِ وَفِي الْبَدَنِ
١٥٨. أَوْ غَيْرِهِ: فَالْكُزَّةُ: إِمَّا أَنْ يَتِمَّ وَهُوَ الَّذِي الْخِيَارُ فِيهِ يَنْعَدِمُ
١٥٩. أَوْ يُفْسِدُ الْخِيَارَ أَوْ لَا يُفْسِدُ فَمُلْجِيٌّ وَغَيْرُهُ يُقْفَوْدُ
١٦٠. فِي الْقَتْلِ وَالزَّنا بِالْأَلْجَاءِ انْسَبَا لِفَاعِلٍ وَحَامِلٍ تَسَبُّبَا
١٦١. عَلَى خِلَافٍ، حَامِلٌ يُحْمَلُ فِي غَيْرِ ذَيْنِ، وَالْكَلامُ يُبْطَلُ

## البَابُ الثَّانِي: مَصَادِرُ الْأَحْكَامِ

١٦٢. مَصَادِرُ الْأَحْكَامِ: عَنْهَا تَصَدَّرُ أَحْكَامُ شَرْعٍ إِذْ فَقِيْهُهُ يَنْظُرُ قِيَاسُنَا، مَصْرُوحَةً وَيُنَبِّغُ لِقَبْلَانَا، وَاسْتَنْصَحُوا، وَانْقَطَعَا ١٦٣. كِتَابُنَا، وَسُنَّةٌ، أَوْ أَجْمَعُوا ١٦٤. مَا اسْتَحْسَنُوا، وَالسُّدُّ، أَوْ مَا شَرَعَا ١٦٥. وَقَوْلُ صُحْبٍ، مَالِكٌ يُؤَصِّلُ ١٦٦. مِنْ حَيْثُ نَقَلَ ثُمَّ أَصْلٌ وَاتِّفَاقٌ

## المَصْدَرُ الْأَوَّلُ: الْقُرْآنُ

١٦٧. وَحَدُّ الْقُرْآنِ: كَلَامٌ أَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ خَيْرَ عَبْدٍ أُرْسِلَا ١٦٨. وَعَرَبِيٌّ، قَدْ حَوَاهُ الْمُصْحَفُ ١٦٩. وَمُعْجَزٌ فَكَمْ أَتَتْ حَقَائِقُ ١٧٠. مُبَيِّنٌ، مُنْزَلٌ بِلَفْظِهِ ١٧١. وَحُجَّةٌ عَلَى جَمِيعِ الْبَشَرِ ١٧٢. وَهَذِهِ أَحْكَامُهُ مُصَدِّقٌ ١٧٣. دَلَالَةُ الْقُرْآنِ: قَطْعِيٌّ وَظَنٌ ١٧٤. بَيَانُهُ لِلْحُكْمِ: إِمَّا تُجْمَلُ ١٧٥. أَسْلُوبُهُ: قَدْ مَرَّ عِنْدَ ذِكْرِ
- عَلَى النَّبِيِّ خَيْرَ عَبْدٍ أُرْسِلَا  
تَوَاتَرَتْ بِنُقُلِهِ الطَّوَائِفُ  
أَتَبَتَهَا، وَلِلْعُلُومِ سَابِقُ  
تَكْفَّلَ اللَّهُ لَنَا بِحِفْظِهِ  
فِيهِ الْأَمَانُ مِنْ جَمِيعِ الْخَطَرِ  
عَقِيدَةٌ وَالْفِقْهُ وَالْأَخْلَاقُ  
كَ(عَشْرَةٍ) أَوْ (الصَّرِيمِ) فَاِنْشَرْنَ  
قَوَاعِدُ، بِقِلَّةٍ يُفَصِّلُ  
صَيَغِ الْأَحْكَامِ دُونَ نُحْرِ

١٧٦. قِرَاءَةٌ شَاذَةٌ تُنْزَلُ كَخَبَرِ الْوَاحِدِ لَا يُعْطَلُ

١٧٧. قِرَاءَتَيْنِ آتَيْنِ نَزَلُوا وَحَمَلُهُ عَلَى اتِّفَاقٍ أَفْضَلُ

### المصدر الثاني: السُّنَّةُ

١٧٨. وَسُنَّةٌ: مَا قَدْ أَتَى عَنِ الرَّسُولِ مِنْ غَيْرِ قُرْآنٍ لَدَى أَهْلِ الْأُصُولِ

١٧٩. مِنْ قَوْلِهِ أَوْ فِعْلِهِ أَوْ قَرَّرَا فَمَصْدَرُ التَّشْرِيعِ مِنْهَا قَرَّرَا

١٨٠. دَلِيلُهَا الْكِتَابُ وَالْإِجْمَاعُ وَفِي الْعُقُولِ لَا بِهَا نِزَاعُ

١٨١. أَنْوَاعُهَا: قَوْلِيَّةٌ فِعْلِيَّةٌ فِي مَثْنِهَا كَذَلِكَ تَقْرِيرِيَّةٌ

١٨٢. حُجِّيَّةُ الْأَقْوَالِ أَقْوَى، أَكْثَرُ فِي كُلِّ أَمْرٍ مَا عَدَا كـ (أَبْرُوا)

١٨٣. أَمَّا الْفِعَالُ: فَالْخُصُوصُ يُقْصَرُ جِبَالَةً أَوْ خَبْرَةً لَا مَصْدَرُ

١٨٤. وَمَصْدَرٌ: كَمُجْمَلٍ قَدْ وَضَحَا بِفِعْلِهِ أَوْ بِمَقَالٍ صَرَّحَا

١٨٥. وَتَسْتَوِي، وَحُكْمُهَا كَالْمُجْمَلِ أَدْنَى الْفِعَالِ لِلْجَوَازِ قَدْ وَلِيَ

١٨٦. إِنْ لَمْ يَكُنْ أَوْ فِيهِ مَعْنَى الْقُرْبَةِ فَمُسْتَحَبٌّ لِعُمُومِ الْأَمَّةِ

١٨٧. وَفِعْلُهُ إِذَا ابْتِدَاءً عُرِفَا فَيَثْبُتُ الْحُكْمُ عَلَى مَنْ كُتِبَا

١٨٨. وَالْهَمْ بِالْفِعْلِ كَحُكْمِ الْفِعْلِ وَتَرْكُهُ الْمَقْصُودُ شَرْعٌ يُعْلِي

١٨٩. كِتَابَةً إِشَارَةً عَلَى الْأَحَقِّ مِنْ فِعْلِهِ، تَقْرِيرُهُ: كَمَا سَبَقَ

١٩٠. أَمَّا الْوُرُودُ: قِسْمُهُ الْجُمُهورِ تَوَاتُرٌ: فِي كَثْرَةِ مَنْ غَيْرِ



١٩١. تَوَاطُءٍ وَيَسْتَحِيلُ عَادَةً  
أَنْ يَخْذِبُوا أَوْ أَنْ يَكُونُ صُدْفَةً
١٩٢. وَنَقْلُهُ مِنْ جَمْعِهِمْ عَنْ جَمْعٍ  
وَفِي الْأَخِيرِ يَنْتَهِي بِالْقَطْعِ
١٩٣. بِذِي الشَّرُوطِ فَالضَّرُورِيِّ، قُسِمَ:  
إِلَى مَقُولٍ أَوْ فِعَالٍ تَرْتَسِمُ
١٩٤. فَالْقَوْلُ: قَلَّ: مَعْنَوِيٌّ لَفْظِي  
إِنْ اسْتَطَعْتَ فَاضْطَلِعْ بِالْحِفْظِ
١٩٥. وَسُنَّةُ الْأَحَادِ فَالْجُمُهُورُ  
قَدْ فَصَّلُوا فَالْأَوَّلُ: الْمَشْهُورُ:
١٩٦. وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَبْلُغِ التَّوَاتُرَ  
ثُمَّ الْعَزِيزُ وَالْغَرِيبُ حُرًّا
١٩٧. تُفِيدُ ظَنًّا رَاجِحًا وَتُنْسَبُ  
إِلَى النَّبِيِّ أَوْ لِعِلْمٍ تُخْسِبُ
١٩٨. عَدْلٌ ثِقَاةٌ لَوْ خَفِيفَ الضَّبْطِ صِلَ  
وَحَالِيًا مِنْ عِلَّةٍ شَذَّ قَبْلَ
١٩٩. عَلَى اخْتِلَافٍ فِي الشَّرُوطِ بَيْنَهُمْ  
فَحُجَّةٌ بِذَا يَكُونُ عِنْدَهُمْ
٢٠٠. هَذَا لَدَى الْجُمُهِورِ أَمَّا مَالِكٌ  
فَقَالَ فِيهِ لَا يَكُونُ السَّالِكُ
٢٠١. لِعَمَلِ الْمَدِينَةِ مُخَالِفًا  
أَوْ عَنْ أَصُولٍ حَائِدًا وَصَادِفًا
٢٠٢. وَزَادَ أَحْنَفُ عُمُومَ الْبَلَوِي  
أَوْ كَانَ زَاوٍ لَا يُجِنِدُ الْفَتَوَى
٢٠٣. إِنْ خَالَفَ الْأُصُولَ وَالْقَوَاعِدَا  
أَوْ خَالَفَ الْمَنْقُولَ زَاوٍ عَامِدًا
٢٠٤. وَقَوْلُ جُمُهِورٍ هُوَ الصَّحِيحُ  
وَقَوْلُ غَيْرِهِمْ هُوَ الْمَرْجُوحُ
٢٠٥. أَمَّا إِذَا الْإِسْنَادُ لَمْ يَتَّصِلِ  
فَمُرْسَلٌ وَأَخَذَهُ لِلْحَنْبَلِيِّ
٢٠٦. إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَابِ شَيْءٌ مُسْنَدٌ  
لَا حُجَّةَ لِلظَّاهِرِيِّ اعْتَمَدُوا

٢٠٧. وَالشَّافِعِيُّ بِشُرُوطٍ قَدْ أَخَذَ مِنْ تَابِعِيٍّ كَسَعِيدٍ إِنْ نَفَذَ  
 ٢٠٨. وَكَوْنُهُ مُعْتَصِداً فِي الْبَابِ بِسَنَدٍ أَوْ وَافِقَ الصَّحَابِيِّ  
 ٢٠٩. فِي قَوْلِهِ أَوْ وَافِقَ الْفَتَوَى لِمَنْ قَدْ حَصَّلُوا الْعِلْمَ عَلَى مَرِّ الزَّمَنِ  
 ٢١٠. أَخْكَامُهَا: مُوَافِقُ الْقُرْآنِ كَالنَّهْيِ لِلْعُقُوقِ وَالْعِصْيَانِ  
 ٢١١. وَمَا أَتَى مُفَصِّلاً لِمُجْمَلِهِ مِثْلَ النَّصَابِ حَيْثُ جَاءَ بِأَكْمَلِهِ  
 ٢١٢. وَمَا أَتَى مُقَيِّداً لِلْمُطْلَقِ مُخَصِّصاً عُمُومَهُ فِي الْمَنْطِقِ  
 ٢١٣. كَذَلِكَ: أَحْكَامٌ لَهَا لَمْ تُسَبِّقِ كَقَتْلِ خَمْسٍ صَحَّ بِالْفَوَاسِقِ  
 ٢١٤. دَلَالَةُ السُّنَّةِ كَالْقُرْآنِ قَطْعٌ وَظَنٌّ يَا أُولِي الْإِيمَانِ

### المصدر الثالث: الإجماع

٢١٥. إجماعنا: اتِّفَاقُ كُلِّ مُجْتَهِدٍ مِنْ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ، فِي عَصْرِ عَهْدٍ  
 ٢١٦. بِإِلْإِقْرَاضٍ، بَعْدَ عَصْرِ أَحْمَدٍ وَحُكْمِ شَرْعٍ ثَابِتٍ لِلْأَبَدِ  
 ٢١٧. وَحُجَّةُ الْإِجْمَاعِ بِالشَّرْعِ ثَبَتَ قَطْعِيَّةً، بِذِي الشُّرُوطِ قِيَدَتْ  
 ٢١٨. وَنَقْلُهُ كَسُنَّةٍ، وَيَرْفَعُ خُلْفاً مَضَى، بِإِلْحَاقِ لَا يُدْفَعُ  
 ٢١٩. أَحْكَامُهُ تَفَاوَتْ عَلَى رُتَبٍ وَنَحْوٍ (لَا أَعْلَمُ مِنْ خِلَافٍ) مَا اخْتَسَبَ  
 ٢٢٠. مِنْهُ: الصَّرِيحُ وَالسُّكُوتِيُّ أَعْلَمُ وَخُلْفُهُمْ فِي ذَا الْأَخِيرِ قَدْ نُمِيَ  
 ٢٢١. سُكُوتُهُمْ إِنْ دَلَّتِ الْقَرَائِنُ عَلَى الرِّضَا فَلَا اخْتِجَاجَ كَائِنْ

٢٢٢. وَإِنْ خَلَّتْ قَرَائِنُ عَمَّا أُثِرَ  
مَحَلُّ خُلْفٍ عِنْدَنَا لَا تَعْتَبِرُ
٢٢٣. أَمَّا السُّكُوتِيُّ لَدَى الصَّحَابَةِ  
مِثْلُ الصَّرِيحِ لَا بِهِمْ مَهَابَةٌ
٢٢٤. مِنْ أَحَدٍ وَقَلَّةٌ فِي الْعَدَدِ  
وَكُلُّهُمْ قَدْ حُصِرُوا فِي بَلَدٍ
٢٢٥. وَإِنْ أَتَى الْخِلَافُ فِي قَوْلَيْنِ  
فَهَلْ يَجُوزُ ثَالِثُ الْاِثْنَيْنِ
٢٢٦. فَقِيلَ: مَنْعٌ ثُمَّ قِيلَ: جَائِزُ  
وَالثَّالِثُ: التَّفْصِيلُ وَهُوَ الْفَائِزُ
٢٢٧. إِنْ لَمْ يُصَادِمِ نُقْطَةٌ مُشْتَرَكَةٌ  
بَيْنَهُمَا فَجَائِزُ بِالْبَرَكَةِ
٢٢٨. وَإِنْ يَقُمْ عَلَى النُّصُوصِ يُعَقَّدِ  
وَخَافَهُمْ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِنْ يُسْنَدُ
٢٢٩. فَجَوَزَ الْكَثِيرُ أَمَّا الظَّاهِرِيُّ  
فَلَمْ يُجْزَ وَقَدْ نَحَاهُ الطَّبْرِيُّ
٢٣٠. وَمَذْهَبُ الْكَثِيرِ قَوْلُ رَاجِحٍ  
إِذْ قَدْ أَتَى وَالْعُمْدَةُ الْمَصَالِحُ
٢٣١. وَمُنْكَرُوا الْقِيَاسِ لَا يُؤَوَّلُ  
خِلَافُهُمْ إِذِ الْقِيَاسُ مَضْدَرٌ
٢٣٢. وَمُمْكِنٌ أَنْ يَحْصَلَ الْإِجْمَاعُ  
ذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ لَا يُرَاعَى
٢٣٣. وَبَعْضُهُمْ قَدْ مَنْعَ انْعِقَادَهُ  
فَمِنْهُمْ النَّظَامُ حَيْثُ رَادَهُ
٢٣٤. تَذْقِيقُهَا: فِي أَنَّهُ قَطْعًا حَصَلَ  
فِي صُخْبَةٍ، لَا بَعْدَهُ مِمَّا نَزَلَ
٢٣٥. مِنْ عَضْرِهِمْ فَيَضَعُ الصَّرِيحُ  
لِكِنْ سُكُوتٌ وَإِذْ صَحِيحُ
٢٣٦. فِي عَضْرِنَا قَدْ كَثُرَتْ وَقَائِعُ  
جَدِيدَةٌ وَاسْتُخْدِثَتْ صَنَائِعُ
٢٣٧. وَبَابُنَا مِنْ مَضَدِ التَّشْرِيعِ  
فَلْيُسْتَغَلَّ دُونَهَا تَضْيِيعُ

٢٣٨. فَلْيُوجِدُوا مَجَامِعاً فِقْهِيَّةً وَلْيُجْمَعُوا فِي أَشْهُرِ دَوْرِيَّةٍ  
 ٢٣٩. أَغْنِي بِهِ كُلَّ فَقِيهِ فِي الْبَلَدِ وَلْيَذَرُسُوا نَوَازِلًا وَمَا اسْتَجَدَّ  
 ٢٤٠. ثُمَّ ثَبَتَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْعَالَمِينَ وَلْيُبَدِ كُلُّ عَالِمٍ لِلْسَّامِعِينَ  
 ٢٤١. فِيمَا يَرَى مُرْسَلَةً لِلْمَجْمَعِ إِنَّ تَمَّ ذَلِكَ وَوَأَقَّتْ فَلْتَضَدَّعِ  
 ٢٤٢. بِأَنَّ ذَلِكَ الْإِجْمَاعَ كَالْمَنْصُوصِ لَدَى ذَوِي الْأُصُولِ بِالْخُصُوصِ

### المصدر الرابع: القياس

٢٤٣. يُرَادُ الْقِيَاسُ: لَفْظُ التَّعْدِيَةِ وَمِثْلُهُ الْإِلْحَاقُ ثُمَّ التَّسْوِيَةُ  
 ٢٤٤. الْإِلْحَاقُ مَسْكُوتٌ بِمَنْطُوقٍ بِمَا لِحُكْمِهِ لِجَامِعٍ بَيْنَهُمَا  
 ٢٤٥. وَكَاشَفَ، وَحُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ وَقَالَ قَوْمٌ: لَيْسَ ذَلِكَ حُجَّةً  
 ٢٤٦. وَجَازَ فِي الْأَسْبَابِ وَالْمُقَدَّرِ مَوَانِعٍ وَبَدَلَ مُكَفِّرِ  
 ٢٤٧. وَرُخْصَةٍ، وَالْمَنْعُ فِي التَّعْبُدِيِّ لَا فِي الْعِبَادَاتِ لِفَرْقٍ فَاهْتَدَى  
 ٢٤٨. أَزْكَائِهِ: أَصْلٌ، وَفَرَعٌ يُلْحَقُ وَعِلَّةٌ وَالْحُكْمُ بَعْدُ يُنْطَقُ  
 ٢٤٩. فَلِلْأَصْلِ: نَصٌّ أَوْ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا مُعَلَّلٌ وَلَيْسَ فَرْعاً يَتَّبَعُ  
 ٢٥٠. وَحُكْمٌ شَرْعٌ ثَابِتٌ فِي الْعَمَلِي لَا نَسْخَ لَا اخْتِصَاصَ لَا لَمْ يُغْدَلِ  
 ٢٥١. عَنْ سَنَنِ الْقِيَاسِ إِلَّا إِنْ فَهِمَ فَمُلْحَقٌ بِحُكْمِهِ مَا يَنْتَظِمُ  
 ٢٥٢. وَجَائِزٌ فِي الْأَصْلِ حِينَ يَنْحَصِرُ بَعْدَ، وَفِي الْمَجَازِ قَدْ حُظِرَ

٢٥٣. وَالْفَرْعُ: لَمْ يَكُنْ بِهِ نَصٌّ جَزَا مُمَآثِلٌ فِي عِلَّةٍ، وَأَخْرَا
٢٥٤. وَهِيَ: وَصَفٌ ظَاهِرٌ مُنْضَبِطٌ مُنَاسِبٌ أَيْضاً يُعَدَّى يُرَبِّطُ
٢٥٥. وَجَازَ فِي الْحُكْمَيْنِ أَنْ يُوَحَّدَا فِي عِلَّةٍ، وَوَاحِدٌ تَعَدَّدَا
٢٥٦. وَالْحُكْمُ بِالْحُكْمِ، وَبِالْمُرَكَّبِ وَصَحَّحُوا قَاصِرَةً لِلْأَغْلَبِ
٢٥٧. وَيُوجَدُ الْحُكْمُ وَإِنْ تَخَلَّفَتْ حِكْمَتُهُ وَعِلَّةٌ قَدْ لَازِمَتْ
٢٥٨. مِنْ أَجْلِ ذَا تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِهَا كَيْ تَسْتَقِرَّ شَرْعَةً فِي أَمْرِهَا
٢٥٩. مَسَالِكُ الْعِلَّةِ عَشْرَةٌ أَثَثَ فَالْنَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ إِيمَاءٌ ثَبَتَ
٢٦٠. فَالْسَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ، فَالْمُنَاسَبَةُ وَالذَّوْرَانُ الطَّرْدُ تَالِيَا الشَّبَهُ
٢٦١. فَانْقِحِ الْمَنَاطَ، فَالْغِ الْفَارِقِ وَهَاتَهَا مَشْرُوحَةً كَالسَّابِقِ
٢٦٢. فَالْأَوَّلُ: الْإِجْمَاعُ مِثْلُ (الْقِيَقِ) مُقَدَّمٌ عَلَى (خَبٍ) حَقِيقِي
٢٦٣. فَالْنَّصُّ: وَالْقَطْعُ بِهِ كـ (كَيْ لَا) (تَنْصِيصُهُ) (أَجَلٍ) (إِنْ) (لِئَلَّا)
٢٦٤. وَبَعْدَهُ صَرِيحَةٌ ظَنِّيَّةٌ (لَا)، وَ(إِنْ)، وَ (الْبَاءُ) لِلْسَّبَبِيَّةِ
٢٦٥. وَإِنْ، أَنْ، وَالْفَاءُ، يَبْدَ، وَعَلَى وَفِي، وَمِنْ، بِعَشْرَةٍ قَدْ انْجَلَى
٢٦٦. إِيمَاؤُهَا: وَصَفٌ بِحُكْمٍ قُرْنَا لَوْ لَمْ يَكُنْ عَنْ عِلَّةٍ لَوْهِنَا
٢٦٧. وَالْسَّبْرُ وَالتَّقْسِيمُ حَصْرُ الْوَصْفِ فِي أَصْلٍ، وَغَيْرُ ذِي الْعِلَّةِ مِنْهَا نُفِي
٢٦٨. مِنْ أَجْلِ ذَا تَبَايَنَتْ أَنْظَارُ فَذَاكَ يُلْغِي ثُمَّ ذَا يَخْتَارُ

٢٦٩. مُنَاسِبٌ: وَصَفٌ، مُلَائِمٌ، ظَهَرَ  
 ٢٧٠. مِنْ جِهَةٍ اِغْتِبَارِهِ يُنَوِّعُ  
 ٢٧١. أَمَّا إِذَا مُنَاسِبٌ لَمْ يَظْهَرْ  
 ٢٧٢. وَالِدَوْرَانُ: الطَّرْدُ وَالْعَكْسُ، عَلَى  
 ٢٧٣. أَوْ قُورِنَ الْحُكْمِ بِوَصْفٍ: طَرْدُ  
 ٢٧٤. وَالتَّاسِعُ: التَّنْقِيحُ لِلْمَنَاطِ:  
 ٢٧٥. كَالْخَمْرِ هَلْ لِكُونِهِ مَائِيًّا  
 ٢٧٦. فَوَاحِدٌ مِنْهَا وَإِنْ لَمْ تُذَكَّرِ  
 ٢٧٧. تَحْقِيقُهَا: بَيَانُهَا فِي فَرْعِهَا  
 ٢٧٨. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ اخْتِلافُ  
 ٢٧٩. وَعِلَّةُ الْفَرْعِ مَعَ الْأَصْلِ قِسِ  
 ٢٨٠. وَلَا قِيَاسَ مَعَ وُجُودِ الْفَارِقِ  
 مُنْضَبِطٌ، وَجَالِبٌ نَفْعًا يُقَرَّرُ  
 أَوْ ذَاتِهِ اِفْتِصَاءً بِهِ يُفَرَّغُ  
 فَشَبَهَةٌ: تَرَدُّدُ شَيْءٍ لِدُرِّي  
 حُكْمٍ مَعَ الْوَصْفِ تَرَاهُ سُلْسِلًا  
 بِلَا مُنَاسِبٍ، وَهَذَا رَدُّوْا  
 تَهْذِيبُ عِلَّةٍ مِنَ الْأَخْلَاطِ  
 أَوْ مُسَكِّرٌ أَوْ سَائِلٌ مَرئِيًّا  
 الْأَوْصَافُ فَالتَّخْرِيجُ كَـ(الطَّعْمِ) دُرِّي  
 مِثْلُ: النِّفَاسِ مُؤْذِيًّا كَحَيْضِهَا  
 إِنْ كَانَ لَا تَأْثِيرَ فِي الْحُكْمِ يَفِي  
 أَوْلَى وَأَدْنَى وَالْمُسَاوِي فَارَاسِ  
 نَفْضٍ وَمَنْعٍ وَالْفَسَادِ الْحَارِقِ

### ما فيها خلاف والراجع أنها مصادر

#### المصدر الأول: المصْلَحَةُ الْمُرْسَلَةُ

٢٨١. وَعَرَّفُوا مَصْلَحَةً بِالْمَنْفَعَةِ  
 ٢٨٢. لِحِفْظِ دَيْنٍ ثُمَّ نَفْسٍ عَقْلٍ  
 ٢٨٣. وَهَذِهِ السِّتُّ هِيَ الْمُعْتَبَرَةُ  
 وَالْأَصْلُ فِيمَا رَبُّنَا قَدْ شَرَعَهُ  
 وَالْعِرْضُ وَالْمَالُ وَحِفْظُ النَّسْلِ  
 أَضَادُهَا مَمْنُوعَةٌ وَمُهِدَرَةٌ

٢٨٤. كَمَنْ يُسَوِّي بَيْنَ إِرْثِ الْأُنْثَى  
بَذَكِرٍ وَشَرُّ ذَا لَا يُنْسَى
٢٨٥. إِنْ لَمْ يَرِدْ نَصٌّ لَهَا يَغْتَبِرُ  
مُرْسَلَهُ وَلَمْ يَرِدْ مَا يُهْدِرُ
٢٨٦. كَالْقَصِّ لِلْجَمْعِ لِقَتْلِ وَاحِدٍ  
وَجَمْعِ قُرْآنٍ بِسَفَرٍ وَاحِدٍ
٢٨٧. وَمَالِكَ وَأَحْمَدُ قَدْ أَصْلَا  
إِلَّا إِذَا تَعَبُّدُ فَأَبْطَلَا
٢٨٨. وَالْخَنْفِيُّ الشَّافِعِيُّ أَنْكَرَا  
لِكِنَّهُ فِي فَقْهِهِمْ فَقَدْ جَرَى
٢٨٩. وَفَقْهِ صَحْبٍ، وَالَّذِي تَحَقَّقَا  
قَدْ أَعْمَلُوهُمَا فِي الْفُرُوعِ مُطْلَقَا
٢٩٠. ضَا بَاطِلُهَا: الْوَلَامُ لِلْمَقَاصِدِ  
قَطْعِيَّةٌ، وَالْمَنْعُ فِي التَّعْبُدِي

### المصدر الثاني: سَدُّ الذَّرِيعَةِ

٢٩١. ذَرِيعَةٌ: لِلْخَيْرِ أَوْ لِلشَّرِّ  
فِي لُغَةٍ، وَهَهُنَا لِلْحَظَرِ
٢٩٢. مِنْهَا يُؤَدِّي لِلْفَسَادِ نَادِرًا  
فَمَنْعُهَا قَطْعًا يَكُونُ جَائِزًا
٢٩٣. مِثَالُهَا: (الْقَضَاءُ بِالشَّهَادَةِ)  
وَ (نَظَرُ الْخَاطِبِ لِلْمَخْطُوبَةِ)
٢٩٤. وَعَكْسُ ذَا نُسْدُكَ (الْمُوجِرِ)  
مَنْزِلُهُ لِلْمُؤَمِّسَاتِ الْعُهَرِ
٢٩٥. مَا بَيْنَ ذَا وَذَاكَ كـ (الْمَحَلِّ)  
فِيهَا الْخِلَافُ قَدْ جَرَى مِنْ أَوَّلِ
٢٩٦. لِمَالِكَ وَالْحَنْبَلِيِّ تَمْنَعُ  
نُعْمَانُ ثُمَّ شَافِعُ لَا تَمْنَعُ
٢٩٧. وَاعْتَمَدَا أَصَالَهَ الْأَفْعَالِ  
فَلَا تُسَدُّ أَجَلَ الْإِحْتِمَالِ
٢٩٨. وَالْأَوَّلَانِ يُثْبِتَانِ أَنََّّهُ  
أَصْلٌ مِنَ التَّشْرِيعِ قَائِمٌ وَهُوَ

٢٩٩. مُعْتَبَرٌ مِنْ جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ وَمَقْصَدُ لِدِينِنَا الْإِسْلَامَ
٣٠٠. وَأَوَّلُ الْقَوْلَيْنِ عِنْدِي أَرْجَحُ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ وَيَسْمَحُ
٣٠١. مِنْ أَجْلِ ذَا فَالَسَّدُ لِلذَّرَائِعِ مَصْلَحَةٌ مِنْ شَارِعِ الشَّرَائِعِ
٣٠٢. دَلِيلُهَا مِنَ الْكِتَابِ اغْتَبِرَا وَفِي الْحَدِيثِ مَنْعُهَا أَيْضاً جَرَى
٣٠٣. وَالشَّافِعِيُّ قَالَ تَحْتَ قَوْلِهِ: (تَعَاوَنُوا) وَالظَّاهِرِيُّ كَمَثَلِهِ
٣٠٤. وَمَالِكٌ مِنْ أَوْسَعِ الْمَذَاهِبِ فِي أَخْذِهَا وَأَرْفَعِ الْمَرَاتِبِ

### المصدر الثالث: الاستحسان

٣٠٥. عُذُولُ حُكْمٍ عَنْ تَظْيِيرِ الْمَسْأَلَةِ لَوَجْهِ أَقْوَى - اسْتَحْسَانُهُ - أَصْلُهُ
٣٠٦. وَوَجْهُهُ أَدْلَةٌ مُصَحَّحَةٌ نَصٌّ وَاجْتِمَاعٌ وَعُزْفٌ مُصْلَحَةٌ
٣٠٧. صُرُورُهُ كَذَا الْقِيَّاسُ، وَاعْتَبِرَ حُجِّيَّةً، وَالشَّافِعِيُّ لَمْ يُقِرَّ
٣٠٨. مَحَلُّ خُلْفٍ بَيْنَهُمْ لَا يَصْلُحُ وَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ قَوْلٌ رَاجِحٌ

### المصدر الرابع: شرع من قبلنا

٣٠٩. مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مَنْ قَبْلَنَا مِنْ شِرْعَةٍ فِيهَا الْخِلَافُ مُغْلَنًا
٣١٠. فِي حَالَةٍ كَمَا أَتَى فِي الْمَائِدَةِ وَالْخُلْفُ لَفْظِي فَخُذْهَا فَأَيَّدَهُ
٣١١. وَدِينُنَا: إِذَا لَنَّا بِهِ وَرَدَ وَكُلُّ مَنْسُوخٍ وَمَسْكُوتٍ يُرَدُّ



### المصدر الخامس: الاستصحاب

٣١٢. لَا مَصْدَرٌ بِذَاتِهِ يَقُومُ      لَكِنَّهُ مَا كَانَ يَسْتَدِينُ
٣١٣. وَالْعَدَمُ الْأَصْلِيُّ وَالْوَصْفُ اعْتِمَادُ      حَتَّى خِلَافٌ ذَا يَقُومُ فَلَتَمِذُ
٣١٤. فَأَلْأَصْلُ فِي الْمَنَافِعِ التَّكْرِيمُ      وَالْأَصْلُ فِي الْمَفَاسِدِ التَّخْرِيمُ
٣١٥. وَالْأَصْلُ فِي أَرْبَعَةٍ مُحَرَّمٍ      مَالٌ وَعِرْضٌ وَالْفُرُوجُ وَالسَّيِّئُ
٣١٦. وَالِاخْتِجَاجُ عِنْدَ بَعْضٍ يَنْتَفِي      وَحُجَّةٌ لِالدَّفْعِ عِنْدَ الْحَنْفِي
٣١٧. وَحُجَّةٌ فِي الدَّفْعِ وَالْإثْبَاتِ      عَنْ أَحْمَدٍ وَالشَّافِعِيِّ آتِي
٣١٨. وَذَا الْأَخِيرُ رَاجِحٌ، وَمُنْه: لَا      يُزِيلُ شَكَّ مَا الْيَقِينُ أَصْلًا
٣١٩. تَرْتِيبُهُ فِي آخِرِ الْمَطَافِ      عِنْدَ انْعِدَامِ الدَّلِيلِ صَافِي

### ما فيها خلاف والراجح أنها ليست مصادر لذاتها

#### الأول: عمل أهل المدينة

٣٢٠. وَعَمَلُ أَهْلِ طَبِيعَةٍ قَدْ حَقَّقُوا      بِأَنَّهُ نَوْعَانِ: مِنْهُ يُلْحَقُ
٣٢١. بِسُنَّةٍ فَحُجَّةٌ بِلاَ خِلَافٍ      وَمَخْصُصٌ رَأْيُ رُدِّهِ وَلَا تَنَافٍ

#### الثاني: قول الصحابي

٣٢٢. مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ مُؤْمِنًا بِهِ      مُتَزِمًا مُهْتَدِيًا بِهِ هُذِيهِ
٣٢٣. فِي مُدَّةٍ تَكْفِي بِأَنْ يَنْطَلِقَا      عَلَيْهِ لَفْظُ صُحْبَةٍ فِي الْمُتَقَى

٣٢٤. فَقَوْلُهُ: إِنْ كَانَ غَيْرَ مُدْرِكٍ بِالرَّأْيِ فَهُوَ حُجَّةٌ فَاسْتَمْسِكْ

٣٢٥. كَذَا (تُهَيِّنَا) أَوْ (أَمِّرْنَا) (نَفْعَلُ) (مِنْ سُنَّةٍ) فَكُلُّ هَذَا مُوَصَّلٌ

٣٢٦. وَحُجَّةٌ لَوْ أَجْمَعُوا عَلَيْهِ وَخَلَفُوهُمْ بِمَخْضٍ رَأْيٍ فِيهِ

٣٢٧. فَمَلَزِمَ وَعَكَّسَهُ الْمُرَجَّحُ وَاسْتَأْنَسَ الْأَخَذَ بِهِ لَوْ يَصْلُحُ

### الثالث: مذهب ما دون الصحابي

٣٢٨. مِنْ بَابِ أَوْلَى دُونَهُ لَا يُعْتَبَرُ كَتَّابِعِيٍّ أَوْ إِمَامٍ فِيهِ الْبَشَرُ

### خاتمة: في مصادر مردودة

٣٢٩. وَرَدُّهُمْ لِلْكَثْفِ وَالْإِلَهَامِ وَمَخْضٍ عَقْلٍ أَوْ رُؤْيٍ الْمَنَامِ

### البَابُ الثَّالِثُ: طَرِيقُ الاسْتِنبَاطِ

٣٣٠. فُصُولُ هَذَا الْبَابِ فِي الْقَوَاعِدِ مِنْ لُغَةٍ، تَعَارُضٍ، مَقَاصِدِ

### الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ: الْقَوَاعِدُ الْأَصُولِيَّةُ اللَّغَوِيَّةُ

٣٣١. عِلَاقَةُ الْأَلْفَافِ بِالْمَعْنَى أَتَتْ أَرْبَعَةً كُلَّ النُّصُوصِ قَدْ حَوَتْ

٣٣٢. وَضَعُ وَالِاسْتِعْمَالُ وَالِدَّلَالَةُ (وُضُوخُهَا خَفَاؤُهَا) كَيْفِيَّةُ

٣٣٣. فَخَاصٌّ وَعَامٌّ وَمُشْتَرِكٌ أَقْسَامُ وَضَعٍ ثُمَّ حَرْفٌ قَدْ سَأَلَ

٣٣٤. حَقِيقَةً مَعَ الْمَجَازِ اقْتَرَنَا صَرِيخُهُ كِنَايَةً تَبَايَنَّا

٣٣٥. وَظَاهِرٌ وَالنُّصُ وَالْمُفَسَّرُ وَمُخَكَّمٌ: لِوَضِيحٍ تُقَرَّرُ

٣٣٦. ثُمَّ الْخَفِيُّ مُجْمَلٌ وَمُشَكَّلٌ مُتَشَابِهَةٌ وَبَعْدَهَا نُنْتَقِلُ

٣٣٧. لِزَبَاعٍ: وَسَمِّهِ الْكَيْفِيَّةُ عِبَارَةٌ إِشَارَةٌ خَفِيَّةُ

٣٣٨. وَنَوْعِي الْمَفْهُومِ أَوْ بِالِاقْتِصَا تَفْصِيلُهَا مُرْتَبِّ كَمَا مَضَى

### القِسْمُ الْأَوَّلُ: وَضَعُ اللَّفْظِ لِلْمَعْنَى

#### (١) الْخَاصُّ

٣٣٩. وَخَاصٌّ: بِكُلِّ لَفْظٍ قَدْ وَضِعَ لِوَاحِدٍ مُنْفَرِدٍ مَعْنَى قُطِعَ

٣٤٠. لَكِنَّهُ إِنْ سَاغَ فِي التَّأْوِيلِ فَحَمَلُهُ لِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ

٣٤١. فَمِثْلُ شَاةٍ أَوْلُوا بِالْقِيَمَةِ وَالْمَنْعُ لِلتَّأْوِيلِ فِي الْأَنْصِبَةِ

٣٤٢. أَنْوَاعُهُ ثَلَاثَةٌ: فَالْوَاحِدُ بِالْعَيْنِ، كَالْأَغْلَامِ: (جَاءَ خَالِدٌ)

٣٤٣. وَوَاحِدٌ بِالنُّوعِ كَ(الْإِنْسَانِ) وَوَاحِدٌ بِالْجِنْسِ كَ(الْحَيَوَانِ)

٣٤٤. كَذَا اسْمٌ مَعْنَى، كَامِلُ الْأَعْدَادِ لِأَنَّهَا مَحْصُورَةٌ الْأَفْرَادِ

### فُرُوعُ الْخَاصِّ

#### (أ) الْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ

٣٤٥. فَلَوْ يَكُونُ شَائِعاً فِي جَنْسِهِ مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ: مُطْلَقٌ، فِي حَبْسِهِ

٣٤٦. بِأَيِّ قَيْدٍ صَالِحٍ مُقَيَّدٌ وَمَا عَدَاهُ مُطْلَقٌ فَاسْتَرِشِدُوا

٣٤٧. وَلَوْ دَلِيلٌ آخَرٌ فَأَعْمِلْ وَلَا تَمِلْ عَنِ الدَّلِيلِ تُهْمَلِ

٣٤٨. كَمَنْ يُوصِّي مُطْلَقاً بِالْإِثْرِ فَقَدْ أَتَى تَقْيِيدُهُ بِالنُّثْرِ

٣٤٩. فَسَبَبٌ وَالْحُكْمُ إِنْ تَوَاءَمَا فَاحْمِلْ، كَمَسْفُوحٍ بِأَحْكَامِ الدِّمَا

٣٥٠. وَعَكْسُهُ، وَخُلْفُ حُكْمٍ لَا السَّبَبُ لَا حَمْلَ، أَمَا لَوْ خِلَافٌ فِي السَّبَبِ

٣٥١. مَعَ اتِّحَادِ الْحُكْمِ خُلْفٌ قَدْ فَشَا لَا تَحْمِلَنَّ وَاعْمَلَنَّ بِمَا يَشَا

#### (ب) الْأَمْرُ

٣٥٢. الْأَمْرُ: لَفْظٌ وَضَعُهُ لِلطَّلَبِ لِأَيِّ فِعْلٍ مُغْتَلٍ، نَحْوُ (اكْتُبِ)

٣٥٣. كَ(افْعَلْ) (لِيَفْعَلْ) دَلَّتَا عَلَيْهِ كَذَا كَ(ضَرْبِ) أَوْ (عَلَيْكُمْ) فِيهِ

٣٥٤. وَجُمْلَةُ الْإِخْبَارِ حَيْثُ يُقْصَدُ بِهَا لِأَمْرٍ، ثُمَّ لَـ(افْعَلْ) تَرِدُ

٣٥٥. لِوَاجِبٍ وَمُرْشِدٍ مَنْدُوبٍ      إِبَاحَةِ مُهَدِّدٍ تَأْدِيبِ
٣٥٦. دُعَا وَلِلتَّعْجِيزِ ثُمَّ أَنْذِرِ      إِهَانَةِ مُسْتَهْزِئٍ تَحْسُرِ
٣٥٧. إِكْرَامِنَا تَسْوِيَةَ لِإِلَازِنِ      تَخْوِينِ التَّفْوِيزِ وَالْتَّمَنِّي
٣٥٨. وَلَا مَتْنَانٍ ثُمَّ لِلتَّعْجِيبِ      مُعْتَبِرٍ مُشَاوِرٍ تَكْذِيبِ
٣٥٩. إِنْ جُرِدَتْ حَقِيقَةٌ فِي الْوَاجِبِ      وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ نَهْيِ آيِبِ
٣٦٠. إِلَى الْمُبَاحِ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ      وَالشَّافِعِيُّ، لِلْجُجُوبِ اعْتِمَادُ
٣٦١. فِي مَذْهَبِ النُّعْمَانِ، ثُمَّ يَرْفَعُ      حَظْرًا مُعِينًا سَابِقًا، فَيُسْمَعُ
٣٦٢. عَنْ جُلَيْهِمْ وَبَعْضِ صُحْبِ أَحْمَدِ،      وَذَا الْأَخِيرِ رَاجِحٌ فَاعْتَمِدِ
٣٦٣. وَالْأَمْرُ إِنْ أُطِيقَ لَا تَكَرَّرُ      لَا مَرَّةً، لَا فَوْرَ ذَا اخْتَارُ
٣٦٤. وَالْفَوْرُ مِنْ قَرَائِنِ مَعْلُومٍ      كَ (ذَا اسْقِنَا) وَ (لَيْسَعَفِ الْمَصْدُومِ)
٣٦٥. وَالْأَمْرُ بِالْأَشْيَاءِ رَأْسًا تَدْخُلُ      لَوَارِمَ بِنَفْسِ أَمْرٍ تُعْقِلُ
٣٦٦. مَا لَا يَتِمُّ وَاجِبٌ وَدَاخِلُ      فِي قُدْرَةٍ، وَلَا دَلِيلَ نَائِلُ
٣٦٧. فَوَاجِبٌ كَ (سَفَرِ التَّعَلُّمِ      لِمَا اسْتَجَدَّ مِنْ عُلُومِ الْأُمَمِ)

### (ت) النَّهْيُ

٣٦٨. وَالنَّهْيُ: كَفَّ عَنْ عُمُومِ الْفِعْلِ      وَكَوْنُهُ فِي مَنْعِهِ مُسْتَعْلِي
٣٦٩. بِصَيَغٍ وَكُلُّهَا قَدْ انْقَضَتْ      وَلَوْ أَعْدْنَا ذَكَرَهَا لَكُرِّرَتْ

٣٧٠. (لَا تَفْعَلُوا) لِيَتِي الْمَعَانِي تَرِدُ لِحُرْمَةٍ، كَرَاهَةٍ، وَتُرْشِدُ  
 ٣٧١. مُقَلِّلٍ، مُطْمَئِنٍّ، مُيَسِّرٍ وَمُشْفِقٍ، مُهَيِّدٍ، تَلْمِيسٍ  
 ٣٧٢. وَلِلدُّعَا، مُفَوِّضٍ، لِلْعَاقِبَةِ مُحَرِّمٍ بَعْدَ أُمُورٍ وَاجِبَةٍ  
 ٣٧٣. إِنْ جُرِدَتْ فَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مِنْ لُغَةٍ إِفَادَةُ الْمَحْظُورِ  
 ٣٧٤. وَيَقْتَضِي لِلْفَوْرِ وَالتَّخَرُّرِ وَالْكَفِّ حَالاً ثُمَّ بِاسْتِمْرَارٍ  
 ٣٧٥. وَالنَّهْيُ: يَأْتِي لِلْفَسَادِ مُطَقَّاً وَالْأَمْرُ بِالضَّرِّ بِهِ إِذَا حَقَّقَا

## (٢) الْعَامُّ

٣٧٦. يَسْتَفْرِقُ الْعُمُومُ مَا يَصْلُحُ لَهُ مِنْ غَيْرِ حَاضِرٍ دَفْعَةً، وَاللَّفْظُ لَهُ  
 ٣٧٧. (كُلُّ) (جَمِيعٌ) أَوْ (مُعَرَّفٌ بِأَنَّ) مُسْتَفْرِقاً فِي مُفْرَدٍ وَالْجَمْعِ حَلٌّ  
 ٣٧٨. أَوْ مَا يُضَافُ فِيهِمَا وَيَسْتَوِي كَ(مَأْوَةٍ) وَ(نِعْمَةِ اللَّهِ) الْقَوِيُّ  
 ٣٧٩. وَالشَّرْطُ الْإِسْتِفْهَامُ وَالْمَوْضُوعُ وَكُلُّهَا أَسْمَاءٌ وَ(مَنْ) تَمَثِيلٌ  
 ٣٨٠. نَكْرَةً فِي النَّفْيِ وَالنَّهْيِ تَعْمُ وَالشَّرْطُ الْإِمْتِنَانُ، وَالْوَاوُ تَجْمُ  
 ٣٨١. وَ(كَالرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ) خُصٌّ، وَ(مَنْ) وَمَا) بِوَضْعِهِ وَ(كَالنَّاسِ) اِعْلَمَنَّ  
 ٣٨٢. وَرَابِعٌ: (كَالْمُسْلِمُونَ أَنْصَرَفُوا) وَ(الْمُسْلِمَاتُ قَدْ فَعَلْنَ) اخْتَلَفُوا  
 ٣٨٣. فَلَااخْتِصَاصُ: مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَتَلَحُّقُ الْإِنَاثِ بِالذُّكُورِ  
 ٣٨٤. إِمَّا عَلَى التَّغْلِيظِ أَوْ قَرَأْنِ وَقَالَ قَوْمٌ: لِلْإِنَاثِ كَأَنَّ

٣٨٥. بِوَضْعِهِ، وَفِي أَقَلِّ الْجَمْعِ  
 اثْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً يَسْتَدْعِي  
 ٣٨٦. وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مَا يُرْجَحُ  
 عِنْدِي وَفِي كِلْتَايَهُمَا يُصْرَحُ  
 ٣٨٧. وَلَوْ خِطَابٌ شَامِلٌ لِلْأُمَّةِ  
 هَلِ النَّبِيُّ دَاخِلٌ فِي الْقِمَّةِ  
 ٣٨٨. فَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ قَالُوا الْفَاضِلُ  
 وَقِيلَ: لَا، وَرَجَّحَ الْأَوَائِلُ  
 ٣٨٩. خِطَابُهُ الْمُخْتَصُّ قِطْعًا يَشْمَلُ  
 لِأُمَّةٍ، إِنْ لَا خُصُوصَ يَنْقُصُ

### أنواع العام

٣٩٠. فَعَامٌ قَطْعِيَّةٌ دَلَالَتُهُ  
 فَلَا احْتِمَالُ أَنْ تُخَصَّ لِفُظٍّ ثَنِي  
 ٣٩١. وَعَامٌ بِهِ الْخُصُوصُ قَدْ قُصِدَ  
 كَ (قَاتِلِ النَّاسِ) لِكَافِرٍ عُهُدَ  
 ٣٩٢. بَعْدَهُمَا الْمَخْصُوصُ وَهُوَ الْمُطْلَقُ  
 كَ (مَا لَكُمْ) فِي امْرَأَةٍ تُطَلَّقُ  
 ٣٩٣. دَلَالَةُ الْمُطْلَقِ مِنْ بَابِ الْبَدَلِ  
 أَمَّا الْعُمُومُ لِلْجَمِيعِ قَدْ شَمَلَ

### تخصيص العام

٣٩٤. وَعَرِّفَ التَّخْصِيصَ: بِالْقَصْرِ عَلَى  
 بَعْضِ الْمُسَمَّيِ بِالدَّلِيلِ حُمَلَا  
 ٣٩٥. دَلِيلُهُ: مُتَّصِلٌ أَوْ انْفَصَلُ  
 وَهُوَ الَّذِي بِنَفْسِهِ قَدْ اسْتَقْلَلَ  
 ٣٩٦. مُنْفَصِلٌ: بِالْوَحْيِ لِلْوَحْيِ انْحَصَرَ  
 فِي سِتَّةٍ، أَوْ بِالَّذِي عَنْهَا صَدَرَ  
 ٣٩٧. كَالْفَيْسِ وَالْإِجْمَاعِ وَالْمَفْهُومِ، رُذِ  
 حَسًّا وَعَقْلًا صَاحِبًا عُرْفًا وَسُدَّ  
 ٣٩٨. رَأْيَا أَتَى مِنْ سَلَفٍ أَوْ خَلَفٍ  
 بِالنَّصِّ نَسَخٌ فِي اضْطِلَاحِ الْحَنْفِي

٣٩٩. وَبَاتِّصَالٍ: عُدَّ الْإِسْتِثْنَاءَ  
 ٤٠٠. يَكُونُ الْإِسْتِثْنَاءُ بِـ (إِلَّا) وَ (عَدَا)  
 ٤٠١. وَلَوْ أَتَى تَعَاظُفٌ بَيْنَ الْجُمْلَنِ  
 ٤٠٢. وَصِفَةٍ: أَعْمُ كـ (الرَّبِّيْبَةِ)  
 ٤٠٣. وَالشَّرْطُ: نَحْوُ: (لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ)  
 ٤٠٤. لِلْحَدِّ فِي الْمَحْدُودِ أَيْضاً مُدْخِلَةٌ  
 ٤٠٥. وَبَدَلَ الْبَعْضِ: كـ (جَاؤُوا بِصَفْهِهِمْ)  
 ٤٠٦. مَا لَمْ يُخَصَّ أَقْطَعَ الْحَنْفِيَّةَ  
 ٤٠٧. مِنْ ذَا الْخِلَافِ فَالْكِتَابُ الْمُسْتَطَرُ  
 ٤٠٨. وَمَذْهَبُ الْأَخْنَافِ لَا الْآحَادُ  
 ٤٠٩. وَخَصَّ بِالتَّخْصِيصِ مَا تَنَاولَا  
 ٤١٠. وَاعْتَبِرَ الْعُمُومَ لِلْفُظِّ وَلَا  
 ٤١١. كَأَيَّةِ اللَّعَانِ أَوْ كَالْقَذْفِ
- كَهُمْ أَتُونَا مَا عَدَا الْعُلَمَاءَ  
 (خَلَا) وَ (لَيْسَ) (لَا يَكُونُ) (مَا عَدَا)  
 فَعَوْدُهُ إِلَى الْجَمِيعِ مُحْتَمَلٌ  
 وَالْقَيْدُ حَقًّا لَا يَكْشِفُ الْحَالَةَ  
 وَغَايَةً: (إِلَى) وَ (حَتَّى) تُعْتَمَدُ  
 إِنْ كَانَ مِنْهُ فَاثْتِبَاهٌ لِلْمَسْأَلَةِ  
 فِيمَا يَدُلُّ قَدْ أَتَانَا خُلُفُهُمْ  
 وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ لِلظَّنِّيَّةِ  
 مُخَصَّصٌ عِنْدَ الْعُمُومِ بِالْخَبَرِ  
 وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ يُسْتَجَادُ  
 وَمَا بَقِيَ عَلَى الْعُمُومِ فَاحْمِلَا  
 تَخْصُّهُ بِمَا لَهُ قَدْ أُنْزِلَا  
 قَدْ انْتَهَى الْعُمُومُ فَأَفْهَمَ حَرْفِي

### (٣) الْمُشْتَرَكُ

٤١٢. مُشْتَرَكٌ: مَا لَفْظُهُ مُوَحَّدٌ  
 ٤١٣. أَسْبَابُهُ: قَبَائِلٌ أَوْ انْتَقَلْ
- بِأَصْلٍ وَضَعٍ لِلْمَعَانِي عَدَدُهَا  
 عَنْ أَصْلِهِ ثُمَّ مَجَازٌ اسْتَقْلَلْ



٤١٤. أَوْ كَالْقُرُوءِ مُشْرِكٌ بِالْوَضْعِ      أَوْ كَالصَّلَاةِ نَقْلُهَا فِي الشَّرْعِ

٤١٥. إِنْ جُرِدَتْ قَرَأْنُ يُعَمَّمُ      عَلَى الْمَعَانِي إِنْ نَقِيضُ يُعَدَّمُ

### فَرْعُ: المشترك الحرفي

٤١٦. (الْوَاوُ) لِلْعُطْفِ، وَلِلْمَعْيَةِ      وَأَوُ، وَرُبَّ، قَسَمَ، وَالْحَالَةِ

٤١٧. وَ(الْفَاءُ) فَارِطٌ لِلْجَوَابِ وَاعْطِفَ      وَسَبَبٌ فِي تِسْعَةٍ، وَاسْتَأْنِفَ

٤١٨. وَاعْطِفَ بِـ(ثُمَّ) مُهْلَةٌ وَرَتَّبَ      شَرِكٌ بِـ(حَتَّى) وَابْتَدِئَ وَغَلَبَ

٤١٩. فِي غَايَةٍ، عَلَّلَ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ نَدَرَ      (لَكِنَّ) لِاسْتِذْرَاكِ، (لَا) نَفْيٌ بَدَرَ

٤٢٠. خَيَّرَ بِـ(أَوْ) وَاشْكُكْ بِهَا، وَأَبْهَمَ      أَبَحَ بِهَا، إِلَى، وَبَلَ، وَقَسَمَ

٤٢١. وَمُطْلَقُ الْجَمْعِ وَ(بَلْ) مَا تَضَرَّبَ      عَنْ أَوَّلٍ، وَالْحُكْمُ بَعْدُ يُجْلَبُ

٤٢٢. وَ(الْبَاءُ) لِلْإِلْصَاقِ وَالتَّغْدِيَةِ      ثُمَّ اسْتَعْنِ وَمِثْلُ مَعَ وَالْغَايَةِ

٤٢٣. وَفِي عَلَى وَمِنْ وَعَنْ وَالْبَدَلِ      سَبَبٌ وَأَكَّدَ مُقْسِماً وَقَابِلِ

٤٢٤. وَ(فِي) بِظَرْفٍ بَا مُعَوِّضاً عَلَى      عَلَّلَ وَمِنْ وَمَعَ مُؤَكِّداً إِلَى

٤٢٥. (مِنْ) ابْتِدَاءً لِلْمَكَانِ وَالزَّمَنِ      عَلَّلَ كَذَا أَفْصَلَ مِثْلُ بَا وَأَبْدَلَنَ

٤٢٦. كَذَا كَعَنْ وَفِي وَعِنْدَ وَعَلَى      بَعْضُ وَبَيَّنَ لِلْعُمُومِ وَإِلَى

٤٢٧. (عَلَى) كَفَوَقَ مِنْ وَمَعَ وَفِي وَعَنْ      وَبَا وَزِدَ مُعَلِّلاً وَاسْتِذْرَكَنَ

٤٢٨. وَاخْصَصَ بِـ(لَا) وَاسْتَحَقَّ أَوْ كَفَى      لَمْ جُحُودٍ مَا يَكُونُ قَدْ نَفِي

٤٢٩. وَبَعْدَ عِنْدَ ثُمَّ عَلَّلَ مَلِكٍ      وَشَبَّهَهُ وَعَدَّ أَكْبَدَ أَمَلِكِ
٤٣٠. وَعَنْ إِلَى عَلَى وَمِنْ وَعَقَبِ      (لَوْلَا) امْتِنَاعٍ لَوْجُودٍ فَأَنْسَبِ
٤٣١. حَضِضَ وَوَبَّخَ ثُمَّ لِلنَّفْيِ وَ(لَوْ)      حَزَفَ امْتِنَاعٍ لِامْتِنَاعِ (لَوْ عَلَوْا)
٤٣٢. تَمَنَّ وَاعْرِضَ وَاخْتَضِضَ وَقَلَّلَ      وَقِيلَ: ثَانٍ لَا امْتِنَاعَ الْأَوَّلِ

### ثَانِيًا: مِنْ حَيْثُ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي الْمَعْنَى

#### (٢، ١) الْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ

٤٣٣. حَقِيقَةٌ: لَفْظٌ إِذَا يُسْتَعْمَلُ      فِي وَضْعِهِ الْأَصْلِيِّ، ثُمَّ فَصَّلُوا
٤٣٤. لِلُّغَةِ، شَرْعِيَّةٌ عُرْفِيَّةٌ      وَهَذِهِ كُلايَّةٌ بَعْضِيَّةٌ
٤٣٥. شَرْعِيَّةٌ عُرْفِيَّةٌ تُقَدَّمُ      عَلَى الَّتِي مِنَ اللُّغَاتِ تَنْجُمُ
٤٣٦. فِيمَا سِوَاهَا بِالْمَجَازِ يُعْرَفُ      عِلَاقَةٌ قَرِينَةٌ إِذْ تَصْرِفُ
٤٣٧. لَفْظِيَّةٌ: كَ (أَسَدٍ فِي الْمُنْبَرِ)      حَالِيَّةٌ: مِنْ وَضْعِ حَالِ الْمُخْبِرِ
٤٣٨. شَرْعِيَّةٌ: كَ (آمَنُوا) فَيُحْمَلُ      عَلَى الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ يَشْمَلُ
٤٣٩. عِلَاقَةٌ: بَيْنَهُمَا تَنَاسُبُ      تَشَابُهٌ، وَأَوَّلُ، كَوْنٌ، سَبَبُ
٤٤٠. مُجَاوِرٌ، وَبِالْحُلُولِ، يُبْدَلُ      تَقْيِيدُهُ، وَالِاشْتِقَاقُ يُغْدَلُ
٤٤١. كُلايَّةٌ، وَبِالْعُمُومِ، لَازِمٌ      وَعَكْسُهَا، وَآلَةٌ تُقَاوِمُ
٤٤٢. وَهَجَرُوا حَقِيقَةً لِلْجَهْلِ      بِلَاغَةً تَنْزُهُ أَوْ تُقْلِلُ

٤٤٣. وَيُثَبِّتُ الْمَجَازُ إِنْ تَعَذَّرَتْ حَقِيقَةُ، كَـ (شَمْسُنَا تَقَهَّقَتْ)
٤٤٤. وَقَالَ قَوْمٌ مُمَكِّنٌ أَنْ نَجْمَعَا بَيْنَهُمَا فِي حَالَةٍ كَـ (قَدْ سَعَى)
٤٤٥. وَصَوَّبِ الْأَوَّلَ ثُمَّ عَمِمَ لَفْظُ الْمَجَازِ نَحْوُ: (وَضَعَ الْقَدَمِ)
٤٤٦. إِنْ كَانَ آلَى عَنْ دُخُولِ الدَّارِ فَحِثُّهُ بِأَيِّ وَجْهِهِ جَارِي

### (٣) الصَّرِيحُ

٤٤٧. اسْمٌ لِمَا مِنْهُ الْمُرَادُ قَدْ ظَهَرَ لِسَامِعٍ، وَنِيَّةٌ لَا تُغْتَبَرُ
٤٤٨. كَالْقَوْلِ فِي الطَّلَاقِ (أَنْتِ طَالِقٌ) وَ(مُعْتَقٌ) إِنْ قَالَ هَذَا الْعَاتِقُ

### (٤) الكِنَايَةُ

٤٤٩. اسْمٌ لِمَا الْمُرَادُ مِنْهُ مُسْتَتِرٌ عَنْ سَامِعٍ وَلِلدَّلِيلِ يَفْتَقِرُ
٤٥٠. كَقَائِلِ لِرُؤُوسِهِ: (خَلَيْتُكَ) وَ(وَاعْتَدَيْ) أَوْ (الْحَقِيقِي بِأَهْلِكَ)
٤٥١. فَتَنْبُتُ الْأَحْكَامُ فِيهَا بِالنِّيَّةِ أَوْ حَالَةٍ مُنْبِتَةٍ وَمُجْدِيَةٍ
٤٥٢. وَتُذَرُّ الْحُدُودُ بِالْكِنَايَةِ لِسِتْرِهَا وَسَمِهَا بِالشُّبْهِةِ

### ثالثاً: مِنْ حَيْثُ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى

#### (أ) وَاضِحُ الدَّلَالَةِ

٤٥٣. هُوَ الَّذِي الْمُرَادُ مِنْهُ قَدْ وَضَحَ وَيُوجِبُ الْأَعْمَالُ حَيْثُمَا رَجَحَ
٤٥٤. أَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: فَالظَّاهِرُ وَالنَّصُّ وَالْمُخْتَصِمُ وَالْمُفَسَّرُ

٤٥٥. مَرَاتِبُ الْوُضُوحِ مِنْ حَيْثُ الدُّنَا إِلَى الْعُلَى ذَكَرْتُهَا ذَا قَصْدُنَا

### (٢، ١) الظَّاهِرُ وَالنَّصُّ

٤٥٦. سَمِ الَّذِي الْمُرَادُ مِنْهُ قَدْ ظَهَرَ وَلَيْسَ مَقْصُودَ السِّيَاقِ وَالْخَبَرِ

٤٥٧. بِظَاهِرٍ وَيَقْتَضِي الْإِعْمَالَا مَا لَمْ يَقُمْ مَا يَقْتَضِي الْإِبْطَالَا

٤٥٨. وَالنَّصُّ كَالظَّاهِرِ حَدًّا وَاحْتِمًا بِمِثْلِهِ إِلَّا بِسَوْقِ الْكَلِمِ

٤٥٩. وَوُضُوحُ نَصٍّ مِنْ وَضُوحِ الظَّاهِرِ أَقْوَى وَأَصْلٌ فِي سِيَاقِ النَّائِرِ

٤٦٠. وَالْبُعْدُ فِي التَّأْوِيلِ ثُمَّ إِنْ حَصَلَ تَعَارُضٌ بَيْنَهُمَا فَالنَّصُّ عَلَن

### فَرْعُ: التَّأْوِيلُ

٤٦١. وَصَرَفُ لَفْظٍ عَنْ مُرَادٍ ظَاهِرٍ لِمُقْتَضٍ مَعَ احْتِمَالِ الْآخِرِ

٤٦٢. وَقَابِلٍ بِعَاضِدٍ بِلَا اضْطِدَامٍ فَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَهَا وَلَا تُلَامُ

٤٦٣. تَخْصِيصُ بَيْعٍ بِالْحَدِيثِ الْمُرتَضَى وَمَنْ بِشَاةٍ قِيَمَةً فَقَدْ قَضَى

٤٦٤. أَوْ مَا بَضْعٌ لِلْفَسَادِ يُنْسَبُ أَوْ لَا لِشَيْءٍ إِنَّهُ التَّنَالُغُبُ

### (٣) الْمُفَسِّرُ

٤٦٥. مَكْشُوفُ الْمَعْنَى مُفَسِّرٌ عَلَا نَصًّا وَوُضُوحًا فِي الدَّلِيلِ فُصِّلَا

٤٦٦. لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ مِثْلُ: (طَلَّقِي) نَفْسُكَ بِالثَّلَاثِ ثُمَّ اسْتَنْفَقِي

٤٦٧. أَوْ مُجْمَلِ الْقُرْآنِ حَيْثُ فُسِّرَا بِكَلِمٍ مِنَ النَّبِيِّ صَدْرَا

٤٦٨. وَحُكْمُهُ فَمُوجِبٌ لِلْعَمَلِ      كَمَا أَتَى مُفَصَّلًا فَلْتَفْعَلِ

٤٦٩. مَعَ اخْتِمَالِ نَسْخِهِ فِي عَهْدِ      رَسُولِنَا وَمُحْكَمٌ مِنْ بَعْدِ

٤٧٠. وَالْفَرْقُ فَالتَّفْسِيرُ قَطْعِيٌّ، وَمِنْ      مُشْرِعٍ مِنَ الدَّلِيلِ قَدْ زُكِّنَ

### (٤) الْمُحْكَمُ

٤٧١. وَمُحْكَمٌ: عَلَى الْمُفَسِّرِ ارْتَفَعَ      لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ وَالنَّسْخُ امْتَنَعَ

٤٧٢. وَمُحْكَمٌ لِغَيْرِهِ: بِمَوْتِهِ      لَا مَقْصِدِي، بَلْ مُحْكَمٌ لِدَاتِهِ

٤٧٣. إِمَّا بِأَصْلِ مِثْلِهِ الْإِيمَانُ      وَالْفَرْعُ كَالْجِهَادِ يَا إِخْوَانُ

### (ب) غَيْرُ وَاضِحِ الدَّلَالَةِ

٤٧٤. هُوَ الَّذِي بِنَفْسِهِ لَا يَفْهَمُ      وَفَهْمُهُ مِنْ خَارِجِي يُغْلَمُ

٤٧٥. مَرَاتِبُ الْخَفَاءِ قَدْ ذَكَرْتُهَا      مِنْ أَضْعَافٍ إِلَى الْعُلَا رَتَّبْتُهَا

### (١) الْخَفِي

٤٧٦. أَمَّا الْخَفِيُّ: ظَاهِرٌ لَكِنَّ فِي      لُحُوقِهِ لِبَعْضِ أَفْرَادٍ خَفِي

٤٧٧. فَهُوَ إِذَا يَخْتِاجُ لِلتَّأَمُّلِ      بَعْدَ الزَّوَالِ لِلْخَفَاءِ فَأَقْبَلِ

### (٢) الْمُشْكِلُ

٤٧٨. هُوَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي أَشْكَالِهِ      بِحَيْثُ لَا يُعْرَفُ عَنْ أَمْثَالِهِ

٤٧٩. فَالِاشْتِرَاكُ وَالتَّعَارُضُ السَّبَبُ      إِعْمَالُهُ بَعْدَ اجْتِهَادٍ قَدْ وَجَبُ

### (٣) الْمُجْمَلُ

٤٨٠. مَا اخْتِاجَ لِلْبَيَانِ عِنْدَ الْعَمَلِ مِنْ شَارِعٍ فَسَمِّهِ بِالْمُجْمَلِ  
٤٨١. وَمَنْشَأُ الْإِجْمَالِ بِالْغَرَابَةِ وَنَقْلُهُ كَ (الْحَجَّ فِي الشَّرِيعَةِ)  
٤٨٢. وَحُكْمُهُ الشَّرْعِيُّ فِيهِ أَنْ تَقِفَ حَتَّى يُزَالَ مَا بِهِ وَيَنْكَشِفَ  
٤٨٣. إِنْ فُصِّلَ الْإِجْمَالُ بِالْقَطْعِيِّ سَمَّ مُفَسَّرًا مِثْلُ: (الزَّكَاةُ فِي النَّعَمِ)  
٤٨٤. فَمُشْكِلٌ وَالْإِجْتِهَادُ أَوْجَبَا إِنْ غَيَّرَ وَافٍ فِي الْبَيَانِ كَ (الرَّبَّابِ)  
٤٨٥. وَجَوَّزُوا تَأْخِيرَهُ عَنِ الْخِطَابِ لِحَاجَةٍ، وَالْمَنْعُ عِنْدَ الْإِكْتِسَابِ

### (٤) الْمُتَشَابِهُ

٤٨٦. مَا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ وَلَا سَبِيلَ أَنْ تُذَرِّكَهُ مِثْلُ: (اسْتَوَى)  
٤٨٧. مَجَالُهُ: عِلْمُ الْكَلَامِ فَوْضًا كَيْفِيَّةً وَمُؤْمِنًا مَعَ الرِّضَى

### رَابِعًا: مِنْ حَيْثُ طَرُقَ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى

#### (١، ٢) دَلَالَةُ الْعِبَارَةِ وَدَلَالَةُ الْإِشَارَةِ

٤٨٨. مَا فَهَمُهَا مِنْ نَفْسٍ صِيغَةٍ عُرِفَ عِبَارَةً: لَا فِي الْفُهُومِ تَخْتَلِفُ  
٤٨٩. أَوْ أَوْمَأَ النَّصُّ إِلَى مَعْنَى لَزِمَ إِشَارَةً، وَالْفُهُومُ أَمْرٌ قَدْ قُسِمَ

#### فَرَعٌ: قَوَاعِدُ فِي اسْتِحْبَاطِ دَلَالَةِ الْإِشَارَةِ

٤٩٠. الْأَضْلُ الْإِسْتِفْلَالُ إِنْ كَانَ التَّمَامُ بِجُمْلَةٍ، وَالْأَضْلُ إِعْمَالُ الْكَلَامِ

٤٩١. تَأْسِيسُهُ أَوَّلَى مِنَ التَّأْكِيدِ وَالْفِعْلُ: لِلْخُذُوثِ وَالتَّجْدِيدِ
٤٩٢. وَلِلدَّوَامِ اسْمِيَّةٌ، أَوْ تُفَصَّلُ لِلْقَصْرِ، وَالتَّوَكُّيدِ، مَعْنَى يَكْمُلُ
٤٩٣. وَالْاِخْتِلَافُ فِي الْأَسَامِي دَلَالًا عَلَى اخْتِلَافٍ فِي الْمَعَانِي طَلًّا
٤٩٤. وَ(أَفْعَلٌ) دَلَّتْ عَلَى الْمُشَارَكَةِ فِي أَصْلِ مَعْنَى، مِثْلُهُ الْمُعَارَكَةُ
٤٩٥. وَ(كَانَ) مَاضٍ بِانْقِطَاعِ ثَفْهِمُ دَوَامُهَا تَكَرَّرُهَا لَا يَلْزَمُ
٤٩٦. مُضَارِعٌ لِلْحَالِ إِنْ يُجَرَّدُ إِضَافَةً بِالْاِخْتِصَاصِ تُسَوِّدُ
٤٩٧. لِأَقْرَبِ الْمَذْكُورِ عَادَ الْمُضْمَرُ إِلَّا بِصَرْفٍ مِنْ دَلِيلٍ يَبْدُرُ
٤٩٨. وَالتَّغْتُ فِي التَّعْرِيفِ لِلتَّوَضُّيْحِ وَالتَّنْكَرِ لِلتَّخْصِيصِ لَا التَّصْرِيحِ
٤٩٩. وَالْعَطْفُ ذَاتًا يَفْتَضِي التَّغَايُرَ وَشُرْكَةً فِي الْحُكْمِ أَوْ تَنَافُرًا
٥٠٠. وَالْحَمْلُ لِلْعَهْدِ مُعَرَّفًا بِأَنْ إِنْ كَانَ لِلْعَهْدِ وَغَيْرُهُ احْتِمَالٌ
٥٠١. مُقَدَّمٌ فِي الذِّكْرِ -أَيْضًا- يُقَدَّمُ فِي رُتَبَةٍ، كَذَا السِّيَاقِ حَكْمُوا
٥٠٢. وَاللَّفْظُ إِنْ جَاءَ لِمَعْنَى يُمنَعُ فِي غَيْرِهِ بِالْاِخْتِجَاجِ، وَاقْطَعُوا
٥٠٣. بِمَا يَدُلُّ عِنْدَمَا تَنَعَّدِمُ قَرِينَةً خِلَافَ أَصْلِ ثَفْهِمُ
٥٠٤. وَالْاِقْتِرَانُ إِنْ يَكُنْ فِي النِّظْمِ لَا يَلْزَمُ اقْتِرَانُهُ فِي الْحُكْمِ
٥٠٥. وَالْاِخْتِمَالُ مُسْقِطٌ اسْتِذْلَالٍ إِنْ كَانَ فِي وَقَائِعِ الْأَخْوَالِ
٥٠٦. أَوْ عَنْ دَلِيلٍ نَاشِئٍ، وَقَضُّوا لِعَاقِلٍ عَلَى الَّذِي لَا يَعْقِلُ

٥٠٧. تَرَادُفٌ بَيْنَهُمَا تَعَاقُبٌ وَأُجْرِي الْخِطَابُ فِيمَا يَغْلِبُ

### (٣) دلالة الموافقة

٥٠٨. دَلَالَةُ الْأَوَّلَى: أَوِ الْمَوَافَقَةُ فَخَوَى الْخِطَابُ فَهْمَهَا مُطَابَقَةُ

٥٠٩. فَيَثْبُتُ الْمَسْكُوتُ بِالْمَنْطُوقِ كَقَوْلٍ: (أَفْ) مُحَرَّمٌ مِنْ فَوْقِ

٥١٠. أَوْ إِنْ تَسَاوَى مِثْلُ حُكْمِ الْعِدَّةِ مِنَ الطَّلَاقِ مِثْلُهَا فِي الرَّدَّةِ

٥١١. فَخَوَى الْخِطَابُ فِيهِ لَا نَجْتَهُدُ فِي عِلَّةٍ بَلْ فَهْمُنَا الْمُجَرَّدُ

٥١٢. وَأَوَّلَوِيَّيْ أَوْ مُسَاوٍ قَدْ عَلِمَ كِلَاهُمَا بِالْقَطْعِ وَالظَّنِّ قِسْمٌ

### (٤) دلالة الاقتضاء

٥١٣. مَا يَفْتَضِيهِ النَّصُّ كَيَّ يَنْتَظِمَا ضُرُورَةً لِصِنْفٍ مَنِ تَكَلَّمَ

٥١٤. أَوْ صِحَّةً، كَالْأُمّهَاتِ حَرِّمَتْ فَعِدَّةً بِ(أَفْطَرَ) الَّتِي اقْتَضَتْ

### (٥) دلالة المخالفة

٥١٥. إِنْ نَاقَضَ الْمَنْطُوقُ: فَالْمُخَالَفَةُ وَحُجَّةً، وَقِلَّةً مُخَالَفَةً

٥١٦. وَضَابِطُ الْجُمْهُورِ حَتَّى نَعْمَلَا إِنْ نَفِيَّ مَسْكُوتٍ بِقَيْدٍ حَصِلاً

٥١٧. أَنْوَاعُهُ: الصِّفَاتُ وَالشَّرْطُ الزَّمَانُ وَعَايَةُ وَعَدَدٌ كَذَا الْمَكَانُ

٥١٨. وَالْحَصْرُ: الْإِسْتِثْنَاءُ، أَيْضًا (إِنَّمَا) بِالْعَطْفِ، وَالْمَعْمُولِ إِنْ تَقَدَّمَ

٥١٩. وَالْمُبْتَدَأُ فِي خَبَرٍ إِنْ يُقْصَرُ وَالْإِقْتِصَارُ فِي الْبَيَانِ يَخْصُرُ



٥٢٠. فَتِلْكَ سَبْعُ حُجَّةٌ، أَمَّا اللَّقَبُ فَلَا، وَهَذَا عَكْسُ أَعْلَامِ الْعَرَبِ

### الطَّرِيقُ الثَّانِي: مَقَاصِدُ الشَّرِيعَةِ

٥٢١. مَقَاصِدُ التَّشْرِيعِ: غَايَاتُ أَتَتْ شَرِيعَةً لِأَجْلِهَا وَشَرَعَتْ

٥٢٢. فَلْتَعْرِفِ الْأَسْرَارَ وَالْمَقَاصِدَا فِي ضَوْئِهَا عَلَيْكَ أَنْ تَجْتَهِدَا

٥٢٣. مُرَاعِيَاً أَعْرَاضَهَا كَيْ تَحْكُمَا وَتَسْتَطِيعَ فَهْمَهَا وَتَسْلَمَا

٥٢٤. فَالْأَصْلُ فِي الشَّرِيعَةِ التَّعْلِيلُ وَمَا بِهِ تَعَبُّدٌ قَلِيلٌ

٥٢٥. وَالْأَصْلُ فِي الْعِبَادَةِ التَّعَبُّدُ بِلَا اتِّفَاتٍ لِمَعَانِي يَغْبُدُ

٥٢٦. لِكِنَّهَا مِنْ حَيْثُ كُلُّ تَعْقُلٍ تَعَبُّدَاتٍ عِنْدَمَا تُفَصَّلُ

٥٢٧. وَالْأَصْلُ فِي الْعَادَاتِ أَنْ يُلْتَفَتَا إِلَى الْمَعَانِي، وَاجْتِهَادُ اثْبَتَا

٥٢٨. وَهَذِهِ قَوَاعِدُ الْمَقَاصِدِ بِحَدِّهَا وَعَدِّهَا لِلرَّاصِدِ

٥٢٩. قَضِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ مُعَمَّمةٌ إِرَادَةٌ فِي شَرْعِهِ مُنْتَظَمَةٌ

### القَوَاعِدُ الْمَقَاصِدِيَّةُ

#### أَوَّلًا: قَوَاعِدُ الْمَبَادِي الْعَامَّةِ لِلتَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ:

٥٣٠. لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّذِي خَلَقَ وَحُكْمُهُ فِي كُلِّ حَادِثٍ سَبَقَ

٥٣١. قَدْ كَرَّمَ الْإِنْسَانَ فَيَمَّا شَرَّعَا وَلَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى

٥٣٢. وَالْأَصْلُ فِي التَّصَرُّفِ الْحُرِّيَّةُ وَالنَّسْخُ لَا يَكُونُ فِي الْكُلِّيَّةِ

٥٣٣. مُسَلَّمَاتِ الْعَقْلِ وَالْحِسِّ اعْتَبَرُ وَقَدْ بَنَى شَرِيعَةً تَرْغَى الْفِطْرُ  
 ٥٣٤. عَلَى الطَّرِيقِ الْوَسْطِيِّ جَارِيَةً أَحْكَامُهَا عَامَّةٌ سَوَاسِيَةٌ  
 ٥٣٥. وَغَيَّرَتْ لِمُوجِبٍ، وَأَجْمَلَتْ مُغَيَّرَاتٍ، ثَابِتًا قَدْ فَصَّلَتْ  
 ٥٣٦. وَوَضَعُوهَا لِصَالِحِ الْعِبَادِ جَزَأُوهَا دُنْيَا وَفِي الْمَعَادِ  
 ٥٣٧. فَالْدُّنْيَا وَيُتَّبَعُ الظَّوَاهِرَا وَالْآخِرَى يَلْحَقُ السَّرَائِرَا

### ثانياً: قواعد المقاصد العامة

٥٣٨. وَقَصْدُهُ أَنْ يُخْرِجَ الْمُكَافَا مِنْ الْهَوَى، وَوَحْيُهُ أَنْ يُقْتَفَى  
 ٥٣٩. وَيُلْزَمُوا الدَّوَامَ فِي الْأَعْمَالِ وَيُضَبِّطُوا عَلَى مَدَى الْأَجْيَالِ  
 ٥٤٠. عَلَى الْمَبَادِي، وَاجْتِمَاعٍ يَنْتَظِمُ بِأَمَّةٍ، وَذَا بِفَرْدٍ يَلْتَزِمُ  
 ٥٤١. مَصَالِحُ: هِيَ الَّتِي تُقِيمُ دُنْيَا لِأُخْرَى لَا هَوَى وَخِيَمُ  
 ٥٤٢. وَإِنَّمَا تَتَّبَعُهَا الْأَوَامِرُ وَالنَّهْيُ أَيْضاً لِلْفَسَادِ دَابِرُ  
 ٥٤٣. وَشَرَعَتْ لِدَرْكِهَا الْجَوَابِرُ أَنْ لَا تَفُوتَ شُرْعَتُ زَوَاجِرُ  
 ٥٤٤. وَتَعْظُمُ الطَّاعَةُ وَالْمَعْصِيَةُ إِنَّ عَظُمَتْ مَصْلَحَةُ مَفْسَدُهُ  
 ٥٤٥. وَتُفْهَمَانِ فِي الدُّنْيَا بِمَا غَلَبَ إِنَّ حَرَّمَ الشَّيْءَ فَتَعْوِضاً يَهَبُ  
 ٥٤٦. وَحِفْظُهَا مِنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ كَحِفْظِ خَمْسٍ كُلِّيَّاتٍ تُحْتَرَمُ  
 ٥٤٧. تَخْلُفُ الْآحَادِ فِي الْجُزْئِيَّةِ لَا يَرْفَعُ الْإِثْبَاتُ لِلْكُلِّيَّةِ

٥٤٨. وَجَازَ تَخْصِيلٌ إِذَا مَا رَافَقَا  
 ٥٤٩. مَقَاصِدُ ثَلَاثَةٌ تَبِينُ  
 ٥٥٠. وَابْنُ الْجُوَيْنِ بِالثَّلَاثِ صَرَحَا  
 ٥٥١. ضَرُورِيَّاتٌ: مَا الْحَيَاةُ تُنْسَفُ  
 ٥٥٢. أَوِ الْفَسَادُ وَاخْتِلَالُ الْعَاجِلِ  
 ٥٥٣. تَرْتِيبُهَا عِنْدَ الْكَثِيرِ قَالُوا  
 ٥٥٤. وَصَاحِبُ الْفُرُوقِ زَادَ الْعِرْضَا  
 ٥٥٥. حَاجِيَّةٌ: لِرَفْعِ كُلِّ الْعَنَتِ  
 ٥٥٦. بَلْ حَرَجٌ يَلْحَقُهُمْ، وَقَدْ أَتَتْ  
 ٥٥٧. مُحِسِّنَاتٌ: تَحْتَوِي عَلَى الْأَدَبِ  
 ٥٥٨. بَلْ عَنْ إِطَارِ مُسْتَوَى الْمَكَارِمِ  
 ٥٥٩. وَهَذِهِ الثَّلَاثُ قَدْ تَأَصَّلَتْ  
 ٥٦٠. وَأَصْلُهَا ضَرُورَةٌ فَكُلُّ مَا  
 ٥٦١. لَوْ اخْتِلَالَ دُونُهَا قَدْ أُطْلِقَا  
 ٥٦٢. وَمَا أَتَى تَتِمَّةٌ مُكَمَّلٌ  
 ٥٦٣. وَحُرْمَةٌ لَوْ عَمَّتِ الْكَوْنُ الْفَسِيخُ  
 مَا لَا يَجُوزُ عَرْضاً إِنْ وَافَقَا  
 ضَرُورِيَّاتٌ حَاجَةٌ تَخْسِينُ  
 تَلْمِيزُهُ لِلْخَمْسِ -أَيْضاً- وَضَحَا  
 إِذَا خَلَّتْ مَصَالِحٌ ثَوَقَفُ  
 وَالْفَوْتُ لِلْجِنَانِ وَالْمَنْ أَزَلَ  
 دِينَ وَنَفْسٌ عَقْلٌ نَسَلَ مَالٌ  
 وَالْآخِرُونَ وَسَعَوْهَا عَرْضَا  
 فَلَا اخْتِلَالَ لِلْوَرَى إِنْ فَائَتْ  
 شَرِيعَةً بِرَفْعِهِ فَرَخَّصَتْ  
 بِفَوْتِهَا فَلَا اخْتِلَالَ أَوْ كُرَبِ  
 قَدْ خَرَجُوا عَنْ عَرْفِ لُبِّ سَالِمِ  
 فِي الذِّكْرِ أَمَّا سُنَّةٌ قَدْ فَصَّلَتْ  
 يَخْدُمُهَا فَقَضْدُهُ قَدْ لَازَمَا  
 فَالِاخْتِلَالَ رُبَّمَا لَهَا اِزْتَقَى  
 وَالشَّرْطُ أَنْ لَا لِلْأُصُولِ يُبْطَلُ  
 فَحَاجَةٌ ضَرُورَةٌ لَهَا تُبَيِّحُ

٥٦٤. مَقَاصِدُ كُلِّيَّةٍ بَعْضِيَّةٌ وَعَامَّةٌ وَخَاصَّةٌ جُزْئِيَّةٌ

### ثالثاً: قواعد الموازنة والترجيح بين المصالح:

٥٦٥. الْقَصْدُ فِي التَّشْرِيعِ جَلْبُ الْمَصْلَحَةِ وَأَيُّمَا مِنْ مُفْسِدٍ أَنْ تَطْرَحَهُ

٥٦٦. وَدَرْؤُهَا مُقَدِّمٌ، وَالْأَفْضَلُ فِي الْخَمْسَتَيْنِ قَدِّمَنَّ أَوَّلَا

٥٦٧. وَقَدِّمِ الْأَخِيرَ، وَادْفَعْ الْأَشْرَ وَالْأَخْرَوِيَّ أَفْضَلَ وَالْمُغْتَبَرَ

٥٦٨. أَعْمَهَا مُقَدِّمٌ عَلَى الْأَخْصِ وَالنَّفْعُ إِنْ كَانَ مُعَدَّى يُقْتَنَضُ

٥٦٩. وَفِي الثَّلَاثِ تَرْجُحُ الضَّرُورَةُ فَحَاجَةُ بَعْدَهُمَا التَّيَمُّنُ

٥٧٠. مَفَاسِدُ الْفَقْدِ لِمَا يُكْمَلُ لَمْ تُغْتَبَرَ وَلَيُوجَدِ الْمُكَمَّلُ

٥٧١. وَفِي تَسَاوِيِ الْحُكْمِ وَالْمَرْتَبَةِ فَأَعْظَمُ الْأَنْوَاعِ لِلْمَصْلَاحَةِ

٥٧٢. وَفِي اتِّحَادِ النَّوْعِ فَالتَّفَاوُتُ بِقِلَّةٍ وَكَثْرَةٍ، فَالْخِيَرَةُ

### رابعاً: القواعد المقاصديّة المتعلّقة بالوسائل:

٥٧٣. وَفُتِّمَتْ مَصَالِحُ مَفَاسِدُ وَسَائِلًا وَفَوْقَهَا مَقَاصِدُ

٥٧٤. وَفَضْلُهَا مُرْتَبِّ، وَيُغْتَفَرُ فِيهَا، وَإِنْ لَمْ تُفْضَ إِبْطَالٌ يُقَرَّرُ

٥٧٥. وَالْمَقْصِدُ الْمَشْرُوعُ لَا يُبَرَّرُ وَسَائِلًا مِمَّنْوعَةٌ بَلْ تُحْظَرُ

٥٧٦. إِنْ نُوعَتْ وَسَائِلٌ يُفَاضَلُ وَمَخْضَةٌ فَالْقَصْدُ مِنْهَا حَاصِلٌ

٥٧٧. إِنْ حُرِّمَتْ وَسِيلَةٌ فَالْمَقْصِدُ مِنْ بَابِ أَوْلَى بِالْحَرَامِ يَفْسُدُ

٥٧٨. وَكُلُّ مَا حُرِّمَ لِلذَّرِيعَةِ يُبَاحُ لِلْمَصَالِحِ الرَّفِيعَةِ

### خَامِساً: قَوَاعِدُ مَقَاصِدِ الْمُكَالِفِينَ:

٥٧٩. وَالْقَضْدُ مِنْ مُكَلَّفٍ فِي الْعَمَلِ وَفَقاً لِقَضْدِ شَارِعٍ مُنْزَلٍ

٥٨٠. إِنْ لَمْ يَكُنْ فَبَاطِلٌ، وَالشَّارِعُ لَمْ يَغْتَبِرْ مَقَاصِداً لَا تَنْفَعُ

٥٨١. تَرْتِيبُ أَحْكَامٍ عَلَى الْأَسْبَابِ لِشَارِعٍ، وَمُوقِعُ الْأَسْبَابِ

٥٨٢. كَمُوقِعِ الْمُسَبَّبِ، وَالْقَضْدُ لِلْحَظِّ فِي الْعَادِي لَا يَرُدُّ

٥٨٣. أَصُولُ أَعْمَالٍ، وَأَمَّا لَوْ بَنَى لِلْمَقْصِدِ الْأَصْلِي أَجْرٌ يُقْتَنَى

٥٨٤. تَوَابِعُ إِنْ قَوَّتِ الْأَصْلِيَّةُ وَسَلِمَ الْإِخْلَاصُ أَصْلُ النَّيَّةِ

٥٨٥. بِذَا يَسُوعٌ وَهُوَ مَقْصُودٌ تَبَعَ وَالْمَخْضُ فِي الْإِخْلَاصِ أَجْرُهُ ارْتَفَعَ

٥٨٦. وَالْمَنْعُ لِلتَّهْمَةِ فِيمَا يَكْثُرُ الْقَضْدُ فِيهِ لِلْحَرَامِ يُغْبِرُ

٥٨٧. وَقَضْدُ إِضْرَارٍ بغيرٍ يَحْرُمُ وَحِيلَةٌ إِذَا لِأَصْلِ تَهْدِيمٍ

٥٨٨. أَوْ قَوَّتْ مَصَالِحاً مُغْتَبَرَةً بَاطِلَةٌ، إِنْ لَمْ تَكُنْ مُغْتَفَرَةً

٥٨٩. وَالْخَمْسَةُ الْأَحْكَامُ لَا تُعَلَّقُ إِلَّا بِقَضْدٍ، نُؤْنَهُ لَا تُلْحَقُ

### سَادِساً: قَوَاعِدُ الْكَشْفِ عَنِ الْمَقَاصِدِ:

٥٩٠. وَيُغْرَفُ الْمَقْصِدُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْإِجْمَاعِ وَالْخِطَابِ

٥٩١. بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَسُخْطٍ وَرِضَى وَعِلَالٍ وَبِالنُّزُولِ وَالْقَضَا

٥٩٢. وَفِطْرَةٍ، وَالْإِمْتِنَانُ يُشْعِرُ بِقَصْدِ نَفْعٍ ثُمَّ بَعْدُ يُشْكِرُ

٥٩٣. عَنْهَا اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ تَرْجَمَا بِلُغَةِ الْجُمْهُورِ شَرْعُنَا هَمَى

٥٩٤. وَاسْتَنْبَطْتُ مَقَاصِدَ شَرْعِيَّةٍ وَاسْتَقْرَأُوا لِتَثْبُتِ الْكُلِّيَّةُ

٥٩٥. وَوَضَعَ الْأَسْبَابَ أَيْضاً يَقْصِدُ مُسَبِّباً، وَالصَّخْبُ فِيهَا أَغْبَدُ

٥٩٦. بِالْقَطْعِ وَالظَّنِّ وَرُودُ ارْتِضَائِي وَصَمْتُهُ عِنْدَ وُجُودِ الْمُقْتَضِي

٥٩٧. مَصَالِحُ الدُّنْيَا كَذَا الْمَفَاسِدُ تَحْدُهَا تَجَارِبُ عَوَائِدُ

### سَابِعاً: قَوَاعِدُ الْمَقَاصِدِ فِي الْاجْتِهَادِ:

٥٩٨. كُلُّ وُجُوهِ الْاجْتِهَادِ اخْتِاجَتِ مَقَاصِدُ تَدْوُرُ حَيْثُ دَارَتِ

٥٩٩. أَدَلَّةٌ لَفْظِيَّةٌ لَا تَغْتَنِي بِحَرْفِهَا عَمَّا بِقَصْدٍ قَدْ عُنِيَ

٦٠٠. مَقَاصِدُ الْآيَاتِ طَبَقاً تُفْهَمُ لِمَقْصِدٍ مَبَادِيٍّ تُعَمَّمُ

٦٠١. فِي سُنَّةٍ فَمَقْصِدُ التَّصَرُّفِ حَسَبَ اخْتِلَافِ الْمَقَامِ فَأَعْرِفِ

٦٠٢. كَذَا اعْتِبَارٌ فِي اتِّبَاعِ يَفْتَدِي بِالْمُضْطَفَى عَلَى وَفَاقِ الْمَقْصِدِ

٦٠٣. فِي الْاجْتِهَادِ الْمُصْلِحِي يُشْرَطُ مَقَاصِدُ، شَرْطُ اللِّسَانِ يَسْقُطُ

٦٠٤. إِنْ حَافَظْتَ مَصَالِحَ عَلَيْهَا فَحُجَّةٌ وَلَا خِلَافَ فِيهَا

٦٠٥. ضَوَابِطُ الشَّرْعِ لَهَا تُقَيَّدُ وَنَظَرٌ إِلَى الْمَالِ يُرْشِدُ

٦٠٦. وَدَوَّرُوا الْفَتَوَى مَعَ الْمَصَالِحِ وَأَخَذُوا أَقْضِيَّةَ لِلطَّالِحِ

٦٠٧. تَتَّبِعُ الظَّاهِرَ بِالتَّغَالِي مَبْعَذَةٌ كَذَاكَ فِي الْإِهْمَالِ  
 ٦٠٨. وَنُوطُ أَحْكَامٍ بِأَوْصَافٍ مَعَانٍ وَلَيْسَ بِالْأَسْمَاءِ وَأَشْكَالٍ مَبَانٍ  
 ٦٠٩. وَلَيْسَ فِي التَّشْرِيعِ مَا يُخَالِفُ قَيْسًا صَحِيحًا أَوْ لَهُ يُجَانِفُ  
 ٦١٠. وَمَنْعُوا اسْتِنْبَاطَ مَعْنَى يُبْطِلُ نَصًّا كَذَا مَصَالِحًا يُعْطِلُ  
 ٦١١. وَالْعَمَلُ الْمَأْدُونُ إِنْ آلَ إِلَى مَفَاسِدٍ رَاجِحَةٍ فَأَمْنٌغٌ وَلَا  
 ٦١٢. لِفَاسِدِ الْأَعْرَافِ - شَرْعٌ - أَبْطَلَا وَقَدْ أَقْرَرَ صَالِحًا وَعَدَلًا  
 ٦١٣. وَجَعَلَهُ لِعَادَةِ مُحَكَّمَةً صَحِيحَةً غَالِبَةً مُلَازِمَةً

### الطَّرِيقُ الثَّالِثُ: قَوَاعِدُ تَعَارُضِ الْأَدِلَّةِ

٦١٤. حَقِيقَةٌ لَا يُمْكِنُ التَّعَارُضُ بَلْ ظَاهِرًا لِأَنَّهُ التَّنَاقُضُ  
 ٦١٥. وَمَا يَكُونُ بَادِيًا فِي الظَّاهِرِ لِفَقْدِ إِدْرَاكِ وَفَهْمٍ قَاصِرٍ  
 ٦١٦. مِنْ أَجْلِ ذَا نَأْتِيكَ بِالْقَوَاعِدِ حَتَّى يَكُونَ سَالِكًا لِلْقَاصِدِ

### النَّسْخُ وَالْجَمْعُ وَالتَّرْجِيحُ

٦١٧. فَرَفَعُ سَابِقٍ بِلَاحِقٍ عُرِفَ فِي الشَّرْعِ بِالنَّسْخِ وَبِالْوُقُوعِ صِفَ  
 ٦١٨. فَالزَّفْعُ نَسْخٌ ثُمَّ مَنْسُوخٌ سَبَقَ وَالثَّانِ نَاسِخٌ لِسَابِقٍ مَحَقٌّ  
 ٦١٩. وَحَكَمٌ كَثِيرَةٌ قَدْ شَهَرَتْ مَصَالِحُ الْعِبَادِ فِيهَا حُقِّقَتْ  
 ٦٢٠. وَالنَّسْخُ إِذَا بِالصَّرِيحِ كَ (لُتَزَرَ) أَوْ (عِدَّةُ الْوَفَاةِ) بِالضَّمَنِ اشْتَهَرَ

٦٢١. وَمَا أَتَى كَ (قَبْلَةَ) كُلِّي  
أَوْ (خَمْسِ رَضَعَاتٍ) هُوَ الْجُزْئِي
٦٢٢. وَمَا أَتَى لِلْجُزْءِ مِنْهُ يَشْتَبِهُ  
بِمَا لِيَتَخَصَّصُ، لِيَفْرُقَ فَاَنْتَبِهْ
٦٢٣. فَالنَّسْخُ: قَدْ تَنَاوَلَ الْجَمِيعَ مِنْ  
عِنْدِ ابْتِدَاءِ ثُمَّ نَسَخَ قَدْ زَكِنَ
٦٢٤. أَمَّا الْعُمُومُ: بَعْضُ أَفْرَادٍ عَلِقَ  
مُنْذُ ابْتِدَاءِ ثُمَّ كَشَفَ قَدْ لَحِقَ
٦٢٥. وَفِي حَيَاةِ أَحْمَدٍ يَجُوزُ أَنْ  
يَكُونُ نَسَخُ ثُمَّ بَعْدُ لَا وَلَنْ
٦٢٦. وَالشَّرْطُ فِي النَّاسِخِ قُوَّةٌ عَلَتْ  
مُنْشُؤْهُ وَجَائِزٌ إِنْ اسْتَوَتْ
٦٢٧. وَالْمَنْعُ فِي الْأَخْبَارِ وَالْفَضَائِلِ  
وَجَازَ فِي الْفُرُوعِ مِنْ مَسَائِلِ
٦٢٨. وَقَدْ يَكُونُ مُحْكَمًا فِي الْفَرْعِ  
فَلَا يَجُوزُ نَسْخُهُ بِالْوَضْعِ
٦٢٩. نَسَخُ بِزَائِدٍ عَلَى النَّصِّ أَبِي  
وَابْقِ الْجَوَازَ بَعْدَ نَسْخِ الْوَاجِبِ
٦٣٠. تَعَارُضُ النَّصِّينِ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ  
تَارِيخُهَا فَالْجَمْعُ أَوْلَى، قَدِّمَ
٦٣١. لِمُنْبِتٍ، تَوَاتُرٍ، وَالْمُسْنَدِ  
وَقَاصِدٍ عَلَى الَّذِي لَمْ يَقْصِدِ
٦٣٢. وَأَحْفَظُ، رِوَايَةَ الْمُؤَخَّرِ  
إِسْلَامُهُ، وَرَجَّحُوا بِالْأَكْثَرِ
٦٣٣. وَأُخُوطُ، كَذَا الَّذِي قَدْ اغْتَضَدَ  
بِأَخَرٍ، كَذَا الْعُلُوقِ فِي السَّنَدِ
٦٣٤. وَخَبَرٍ مِنَ الَّذِي قَدْ بَاشَرَ  
وَأَقْعَهُ، رِوَايَةً إِنْ فَسَّرَا
٦٣٥. وَذِكْرُهُ لِسَبَبٍ قَدْ اقْتَرَنَ  
وَفَقَّهُ رَأَوْ رَجَّحُوهُ فِي السَّنَنِ
٦٣٦. رِوَايَةً لَا رَأْيَ لَهُ فَلْتُغْتَبَرِ  
أَوْ تَعْمَلُ الْأُمَّةُ -أَيْضًا- بِالْخَبَرِ



٦٣٧. وَخَبِرَ مُحَرِّمٌ عَلَى الْمُبِيحِ وَقَدَّمُوا النَّهْيَ عَلَى الْأَمْرِ الصَّرِيحِ
٦٣٨. بِقُوَّةِ الدَّلِيلِ تَرْجِيحُ يَكُونُ لَوْ انْعِدَامُ فَالْقِيَاسُ يُعْمَلُونَ
٦٣٩. وَفِي الْقِيَاسِ مِنْ خِلَالِ الْعَلَلِ بِقُوَّةِ الْمَسْأَلَةِ تَقْدِيمُ يَلِي
٦٤٠. وَقَدَّمَ الْقَيْسُ عَلَى الْمَفْهُومِ وَقَوْلٍ صَاحِبٍ، وَفِي الْعُمُومِ
٦٤١. بِصَيَغِ قَوِيَّةٍ تُنْصِصُ وَالْإشْتِرَاكُ دُونَ مَا يُخَصِّصُ
٦٤٢. وَدُونَ إِضْمَارٍ مَجَازٍ نَقْلٍ مُخَصِّصٌ مِنْ فَوْقِهَا مُسْتَعْلِي
٦٤٣. أَيْضاً عَلَى تَأْوِيلِ خَاصٍ قَدْ عَلَا وَخَاصٌّ عَلَى الْعُمُومِ فَضْلاً
٦٤٤. كَذَا اسْتَوَى الْمَجَازُ بِالْإِضْمَارِ وَالنَّقْلُ: دُونَ ذَيْنِ فِي الْمِقْدَارِ
٦٤٥. مُعْتَمِداً مُرْجِحاً تَرْتِيبِي كَمَا مَضَى مُقَدِّمًا تَبْوِيبِي

## البَابُ الرَّابِعُ: الاجْتِهَادُ

- |   |  |
|---|--|
| <p>٦٤٦. بِذَلِكَ الْفَقِيهِ الْوُسْعَ كَيْ يَسْتَنْبِطَ<br/>         حُكْمًا لِشَرْعٍ بِاجْتِهَادٍ ضَبِطَ</p> <p>٦٤٧. وَمَالِكَ الْقُدْرَةَ أَغْنَى الْمُجْتَهِدُ<br/>         ذَا لُغَةٍ كَالْأَضْمَعِيِّ إِنْ وُجِدَ</p> <p>٦٤٨. وَيَعْرِفُ الْقُرْآنَ إِجْمَالًا وَلَوْ<br/>         حَوَتْ لِحُكْمٍ فَلْيُفَصِّلْ قَدْ رَأَوْا</p> <p>٦٤٩. وَيَعْرِفُ الشَّيْءَ تَمْيِيزًا رَجَحَ<br/>         وَفَهْمُهُ لِحُجْلٍ عِلْمِ الْمُصْطَلَحِ</p> <p>٦٥٠. وَزِدْ أَصُولَ الْفِقْهِ وَالْمَقَاصِدَا<br/>         مَوَاضِعَ الْإِجْمَاعِ تَبْقَى رَاشِدَا</p> <p>٦٥١. وَالْإِجْتِهَادُ أَجْرُهُ فِي كُلِّ مَا<br/>         لَيْسَ صَحِيحًا أَوْ صَرِيحًا مُحْكَمًا</p> <p>٦٥٢. وَلَيْسَ فِي التَّوْقِيفِ أَوْ مَا عَلِمَا<br/>         ضَرُورَةً، وَجَائِزٌ إِذَا انْتَمَى</p> <p>٦٥٣. لِلظَّنِّ فِي الثُّبُوتِ وَالذَّلَالَةِ<br/>         أَوْ لَمْ يَرِدْ نَصٌّ فَرَأْيَا أَنْبِتِ</p> <p>٦٥٤. وَالْإِجْتِهَادُ قَائِمٌ إِلَى الْأَبَدِ<br/>         فِي أَيِّ وَقْتٍ أَوْ أَنْاسٍ أَوْ بَلَدٍ</p> <p>٦٥٥. بِشَرْطِهِ وَمَنْ يَوْفِيهِ نَظَقَ<br/>         فَلَا تُعْرَهُ وَاجْتِهَادُ كَمَنْ سَبَقَ</p> <p>٦٥٦. وَوَاجِبٌ إِنْ كَانَ أَهْلًا وَالَّذِي<br/>         يَنْتُجُ حُكْمَ الشَّرْعِ حَتْمًا يَحْتَزِي</p> <p>٦٥٧. لَهُ نَصِيبٌ دَائِمًا وَإِنْ طَرَا<br/>         تَغْيِيرٌ فَاعْتَمِدِ الْمُؤَخَّرَا</p> <p>٦٥٨. مَعَ اعْتِبَارِ أَنَّهُ لَا يُنْقَضُ<br/>         بِمِثْلِهِ بَلْ ذَاكَ حُكْمٌ يُفْرَضُ</p> |  |
|---|--|

## التقليد

٦٥٩. وَحَدُّهُ: قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِالذَّلِيلِ الْحَامِلِ  
 ٦٦٠. أَوْ اتِّبَاعُ مَذْهَبٍ، وَيَحْرُمُ عَلَى فَقِيهِهِ قَائِدٍ إِذْ يَغْلَمُ  
 ٦٦١. وَجَائِزٌ لِعَاجِزٍ، مُقَلِّدًا لِمَنْ يَشَاءُ سَائِلًا أَهْلَ الْهُدَى  
 ٦٦٢. وَالْغَرَضُ الْوُصُولُ فِي التَّعَبُّدِ لِمَا يُرِيدُ رَبُّنَا فَلْتَهْتَدِ  
 ٦٦٣. مِنْ أَجْلِ تَحْصِيلِ لِفَقْهِ تَدْرُسُ مَذَاهِبٌ لِأَنَّهَا تُؤَسِّسُ  
 ٦٦٤. وَلِيَعْلَمُوا بِأَنَّهَا مَسَالِكُ وَمَنْ يَمِيلُ فِي هَوَاهُ هَالِكٌ  
 ٦٦٥. وَأَعْرِضْ عَنْ كُلِّ ذِي تَعَصُّبٍ لِمَذْهَبٍ وَلْتَتَّبِعْ هَذِي النَّبِيَّ

## الخلافا

٦٦٦. أَضَلَّ الْخِلَافَ فِطْرَةً بَيْنَ الْبَشَرِ وَمِنْهُ مَذْمُومٌ وَمَحْمُودٌ يُقَرَّرُ  
 ٦٦٧. وَلَا تَضِقْ مِنَ الْخِلَافِ الْمَذْهَبِي لِسَوْغِهِ لِكُنْهُ أَلَمْ يُطْلَبِ  
 ٦٦٨. أَسْبَابُهُ مُحْصُورَةٌ فِي الْإِشْتِرَاكِ الْإِفْرَادِ وَالتَّزْكِيَةِ أَيْضًا قَدْ أَتَاكَ  
 ٦٦٩. حَقِيقَةٌ، شُرُوطُ نَقْلِ وَاجْتِيَازِ كَذَا خُصُوصٌ وَعُمُومٌ، وَالْمَجَازُ  
 ٦٧٠. وَالنَّسْخُ، وَالتَّوَسُّيعُ مِنْهُ فِي الرُّخْصِ وَالْإِجْتِهَادُ فِي الَّذِي مَا فِيهِ نَصٌ  
 ٦٧١. وَفَاقِدُ صَوَابِهِ مَنْ أَنْكَرَا فِيمَا الَّذِي فِيهِ الْخِلَافُ قَدْ جَرَى  
 ٦٧٢. تَتَّبِعْ لِرُخْصٍ مُحَرَّمٍ وَكُلُّ مُفْتٍ مُخْبِرٌ لَا مُلْزِمٌ

## الْمَتَهَجِيَّةُ فِي التَّعَامُلِ مَعَ النَّوَازِلِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْفَتْوَى

٦٧٣. فَقَهُ الدَّلِيلِ ثُمَّ فَقَهُ الْوَاقِعَةَ      وَفَقَهُ تَنْزِيلِ لِفَتْوَى نَافِعَةَ
٦٧٤. فَشَرَطُهَا: لِذَاتِهَا أَنْ يَفْقَهَا      مُحِيطُهَا وَكَيْفَنْ وَفَقَهَا
٦٧٥. فَالِاسْمُ وَالتَّصْنِيفُ تَصْوِيرُ زَمَانٍ      وَقُوعِهَا وَمُخْدِتُ كَذَا الْمَكَانِ
٦٧٦. كَذَلِكَ الْأَسْبَابُ وَالِدَوَافِعُ      وَجَذَرُهَا وَفَرْعُهَا وَالتَّابِيعُ
٦٧٧. مَدَى اخْتِياجٍ وَأَنْتِشَارٍ وَاحْسُبُوا      مَصَالِحاً مَفَاسِدَ ثَرَّتْ بِ
٦٧٨. كَذَلِكَ أَبْحَثْ لَهَا لَوْ أَلْفُوا      بِرَدِّهَا لِأَصْلِهَا تَكَيَّفْ
٦٧٩. أَخْرِهَا: إِلَى الْفَتْاوى نَعْبُرُ      مَعَ اعْتِبَارِ أَنَّهَا تُغَيَّرُ
٦٨٠. فَغَيَّرِ الْفَتْوَى لِخُلْفِ الْمَقْصِدِ      وَالْحَالِ وَالشَّخْصِ وَوَقْتِ بَلَدِ
٦٨١. تَطَوُّرِ الْعِلْمِ وَأَعْرَافِ الْبَشَرِ      عُمُومِ بَلَوَى أَوْ تَغْيِيرِ النَّظَرِ
٦٨٢. مُرَاعِيَاً مَقَاصِدَ شَرْعِيَّةَ      مَعَ انْتِظَامِ الْجُزْءِ فِي الْكُلِّيَّةِ
٦٨٣. إِنْ كُورِتْ وَاقِعَةً يُكَرَّرُ      مُجْتَهِدٌ فِي مُوجِبَاتِ يَنْظُرُ

## الْخِتَامُ

٦٨٤. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أْبَلَّغَا      خِتَامَهَا وَبِالْعَطَايَا أَسْبَغَا
٦٨٥. ثُمَّ صَلَاةٌ وَسَلَامٌ سَرْمَدَا      عَلَى النَّبِيِّ وَالَّذِي بِهِ افْتَدَى

تم ضحى يوم السبت من شهر ربيع الأول / ٢٠ / ٣ / ١٤٣١ هجرية  
الموافق: مارس / ٦ / ٢٠١٠ / ميلادية.  
وأفضل الصلاة والسلام، على خير الأنام، وعلى آله وصحابه الكرام، عدد ما توات  
الأيام، وتبدلت الأعوام، وسلم تسليماً كثيراً.  
وتم إضافة القواعد المقاصدية في نهاية شهر المحرم من عام / ١٤٣٩ هجرية.  
الموافق: أكتوبر من عام / ٢٠١٧ ميلادية.

## فهرس الموضوعات

٣	مُقَدِّمَة .....
٤	البَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْحُكْمِ وَالْحَاكِمِ وَالْمَحْكُومِ بِهِ وَالْمَحْكُومِ عَلَيْهِ .....
٤	أولاً: الْحُكْمُ .....
٤	النَّوعُ الْأَوَّلُ: الْأَحْكَامُ التَّكْلِيفِيَّةُ .....
٤	(١) الْوَاجِبُ .....
٥	(٢) النَّدْبُ .....
٦	(٣) الْحَرَامُ .....
٦	(٤) الْمَكْرُوهُ .....
٧	(٥) الْمُبَاحُ .....
٧	النَّوعُ الثَّانِي: الْأَحْكَامُ الْوَضْعِيَّةُ .....
٧	(١) السَّبَبُ .....
٨	(٢) الشَّرْطُ .....
٩	(٣) الْمَانِعُ .....
٩	(٤، ٥) الصَّحَّةُ وَالْبُطْلَانُ .....
٩	(٦، ٧) الرُّخْصَةُ وَالْعَزِيمَةُ .....
١٠	ثانياً: الْحَاكِمُ (اللهُ) .....
١٠	ثالثاً: الْمَحْكُومُ بِهِ (الْفِعْلُ أَوْ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْفِعْلِ) .....
١١	فَرْعُ: الْفِعْلُ مِنْ نَاحِيَةِ الْجِهَةِ الَّتِي يُضَافُ إِلَيْهَا .....
١٢	رابعاً: الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ (الْمُكَلَّفُ) وَالْأَهْلِيَّةُ .....
١٢	فَرْعُ: عَوَارِضُ الْأَهْلِيَّةِ .....
١٤	البَابُ الثَّانِي: مَصَادِرُ الْأَحْكَامِ .....
١٤	الْمَصْدَرُ الْأَوَّلُ: الْقُرْآنُ .....
١٥	الْمَصْدَرُ الثَّانِي: السُّنَّةُ .....
١٧	الْمَصْدَرُ الثَّالِثُ: الْإِجْمَاعُ .....
١٩	الْمَصْدَرُ الرَّابِعُ: الْقِيَاسُ .....
٢١	ما فيها خلاف والراجح أنها مصادر .....
٢١	المصدر الأول: الْمَصْلَحَةُ الْمُرْسَلَةُ .....
٢٢	المصدر الثاني: سَدُّ الدَّرِيْعَةِ .....
٢٣	المصدر الثالث: الْإِسْتِحْسَانُ .....
٢٣	الْمَصْدَرُ الرَّابِعُ: شَرْعٌ مَنْ قَبْلَنَا .....
٢٤	الْمَصْدَرُ الْخَامِسُ: الْإِسْتِصْحَابُ .....
٢٤	ما فيها خلاف والراجح أنها ليست مصادر لذاتها .....

٢٤	الأول: عمل أهل المدينة.....
٢٤	الثاني: قول الصحابي.....
٢٥	الثالث: مذهب ما دون الصحابي.....
٢٥	خاتمة: في مصادر مزدودة.....
٢٦	الباب الثالث: طرق الاستنباط.....
٢٦	الطريق الأول: القواعد الأصولية اللغوية.....
٢٦	القسم الأول: وضع اللفظ للمعنى.....
٢٦	(١) الخاص.....
٢٧	فروع الخاص.....
٢٧	(أ) المطلق والمقيّد.....
٢٧	(ب) الأمر.....
٢٨	(ت) النّهْي.....
٢٩	(٢) العام.....
٣٠	أنواع العام.....
٣٠	تخصيص العام.....
٣١	(٣) المشترك.....
٣٢	فرع: المشترك الحرفي.....
٣٣	ثانياً: من حيث استعمال اللفظ في المعنى.....
٣٣	(١ ، ٢) الحقيقة والمجاز.....
٣٤	(٣) الصريح.....
٣٤	(٤) الكناية.....
٣٤	ثالثاً: من حيث دلالة اللفظ على المعنى.....
٣٤	(أ) واضح الدلالة.....
٣٥	(١ ، ٢) الظاهر والتّص.....
٣٥	فرع: التأويل.....
٣٥	(٣) المفسّر.....
٣٦	(٤) المحكم.....
٣٦	(ب) غير واضح الدلالة.....
٣٦	(١) الخفي.....
٣٦	(٢) المشكل.....
٣٧	(٣) المجمل.....
٣٧	(٤) المتشابه.....
٣٧	رابعا: من حيث طرق دلالة اللفظ على المعنى.....
٣٧	(١ ، ٢) دلالة العبارة ودلالة الإشارة.....
٣٧	فرع: قواعد في استنباط دلالة الإشارة.....

٣٩	..... (٣) دلالة الموافقة
٣٩	..... (٤) دلالة الافتضاء
٣٩	..... (٥) دلالة المخالفة
٤٠	..... الطريق الثاني: مقاصد الشريعة
٤٠	..... القواعد المقاصدية
٤٠	..... أولاً: قواعد المبادئ العامة للتشريع الإسلامي
٤١	..... ثانياً: قواعد المقاصد العامة
٤٣	..... ثالثاً: قواعد الموازنة والترجيح بين المصالح
٤٣	..... رابعاً: القواعد المقاصدية المتعلقة بالوسائل
٤٤	..... خامساً: قواعد مقاصد المكلفين
٤٤	..... سادساً: قواعد الكشف عن المقاصد
٤٥	..... سابعاً: قواعد المقاصد في الاجتهاد
٤٦	..... الطريق الثالث: قواعد تعارض الأدلة
٤٦	..... النسخ والجمع وال ترجيح
٤٩	..... الباب الرابع: الاجتهاد
٥٠	..... التقليد
٥٠	..... الخلاف
٥١	..... المنهجية في التعامل مع النوازل الفقهية والفتوى
٥١	..... الختام



## من إصدارات المؤلف

